جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مشروع مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر أكاديمي

بعنوان:

الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010–2014)

من إعداد الطالبة :

بودح سارة

تحت اشراف :

أد . بوحنية قوي

لجنة المناقشة

أ/ البروفيسور	بوحنية قوي	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
أ/ د	بن الشيخ عصام	جامعة ورقلة	مناقشا
أ/د	محمد خميس	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

شكر و عرفان :

بداية أشكر الله عز وجل

الحمد لله الذي وفقني و يسر لي طريق طلب العلم... الحمد لله الذي وسهل لي هذا العمل

ثم شكرا لكل من:

الأستاذ: عبد الكريم باسماعيل

الأستاذ: محمد خميس

الأستاذ: بن شيخ عصام

الأستاذ: كاهي مبروك

الأستاذ :محمد السعيد بن غنيمة

على النصائح و التوجيهات التي قدموها لي وكان هذا بمثابة دعم معنوي لي.

كما أشكر الأستاذ الدكتور بوحنية قوي الأستاذ المشرف على هذه الدراسة على كل التوجيهات و التوصيات المقدمة من طرفكم .

شكرا جزيلا

إهداء

أهدي بحثي هذا إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

كما أهديه إلى كل أساتذتي بقسم العلوم السياسية وعلى رأسهم

الأستاذ الدكتور بوحنية قوي

وإلى كل زميلاتي وزملائي بقسم العلوم لسياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجة دفعة

2015

مقدمة:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة محددا أساسيا في صياغة سياستها الخارجة، وهدا ما تعكسه الدراسات في الجغرافيا السياسية، حيث تهدف هذا الأخيرة إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي، ولا يقتصر الآمر على ذلك و إنما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة.[1] و تعد الجزائر من الدول ذات الموقع الإستراتيجي والمساحات الشاسعة، و الامتداد الحدودي الكبير، وهو الأمر الذي جعل منها دولة تتصف بـ " الدولة القارة " الغنية بتنوع طبيعتها و ثرواتها، ولكن هذه الشاسعة و الامتداد الحدودي الكبير يطرح إشكالية حول كيفية حماية كل هذه الحدود، حيث يكون لزاما على الدولة ان تقوم بتجنيد كبير ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على ميزانية التسلح لحماية حدودها، خاصة إن كانت هذه الأخيرة تشهد توترات و نزاعات متصاعدة .

وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول السياسات التي قد تعتمدها دولة مثل الجزائر لحماية حدودها؟ وكيف تؤثر هذه السياسات على ميزانيتها العسكرية؟

1. أسباب اختيار الموضوع

تتجلى أسباب اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية:

أ/ الأسباب الذاتية: كوننا طلبة دراسات أمنية وإستراتيجية يهمنا معرفة تأثير الموقع الجغرافي و مستوى أمننا الوطني، خاصة في ظل تغير التهديدات الأمنية التي يشهدها العالم، و الظروف التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا بشكل خاص.

ب/ الأسباب الموضوعية: هناك الكثير من الجدل حول ميزانية التسلح في الجزائر، بين مؤيدين بحجة وجود تداعيات أمنية تلزم الدولة الجزائرية بزيادة نفقات التسلح، واتجاه يرفض زيادة هذه النفقات التي يعتبروها إهدار لأمول الدولة في إطار تنافسي (بين الجزائر و المغرب)، كما أنها تأتي على حساب التنمية الوطنية. وعليه ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الوصول إلى نتيجة أكثر موضوعية تجيب عن هذه الإشكالية..

[1] عدنان كاظم جبار الشيباني و حميد عبد الحسين الظالمي، **الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية**. على الرابط: *www:http/site.iugaza.edu.ps* 2015/01/01 19:45

2. أهمية الدراسة:

- ✓ تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على النزاعات و التوترات المتصاعدة التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا مركزين على التهديدات الجديدة والتي عرفتها المنطقة في الفترة الممتدة بين (2010 و2014) .
- ✓ و من جهة أخرى تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى و كيفية انعكاس هذه التوترات على أمن الدولة الجزائرية بمفهومه الشامل.

3. أهداف الدراسة:

- ✓ تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة السياسات التي تنتهجها الدولة الجزائرية في عمليات التسلح، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية ومصادر السلاح.
- ✓ كما نريد تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل الظروف الراهنة وكيف تنعكس هذه الأخيرة على إنفاقها العسكري .

4. إشكالية الدراسة :

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي إستراتيجية الجزائر في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)

الأسئلة الفرعية :

- ✓ ما طبيعة التهديدات الجديدة التي تواجهها الدولة الجزائرية ؟
- ✓ إلى أي مدى تؤثر النزاعات في شمال إفريقيا على مستوى نفقات التسلح في الجزائر؟
- ✓ هل ميزانية التسلح في الجزائر تخضع لعقيدة عسكرية أم لتداعيات أمنية ؟

5. فرضيات الدراسة :

- ✓ كلما زادت التوترات الحدودية كلما زادت ميزانية التسلح في الجزائر .
- ✓ الزيادة في مستوى الخلاف بين الجزائر و المغرب يخلق سباق نحو التسلح في شمال إفريقيا .

6. حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في

- ✓ **الحدود العلمية: نتناول خلالها إشكالية الدراسة المتكونة من متغيرين، الأول متغير مستقل تمثل في التهديدات الأمنية الجديدة، و الثاني متغير تابع تمثل في إستراتيجية الجزائر في الإنفاق العسكري.**
- ✓ **الحدود المكانية: تتحدد دراستنا بنطاق إقليمي ثابت هو منطقة شمال إفريقيا والتي تشمل الجزائر و الدول الواقع على حدودها و المتمثلة في تونس، ليبيا، مالي، الصحراء الغربية و المغرب.**
- ✓ **الحدود الزمانية: تتركز حدود دراستنا في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.**

7. مناهج الدراسة :

- ✓ استدعت دراستنا إلى استعمال المنهج التاريخي (Historical approach)، وهو منهج يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشكلات الإنسانية و العمليات الاجتماعية و الحاضرة وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.

و المنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية وفحصها و نقدها و تحليلها و التأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها و تفسيرها و استخلاص التعميمات والنتائج العامة منها ولا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث و المشاكل الجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.[1]

وسنستخدم هذا المنهج لتتبع بوادر و مصادر التوترات و النزاعات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا و فهم حقيقتها خلال الفترة (2010-2014)، كما سيتم تحديد أنوع و مصادر السلاح وكذا العقيدة العسكرية الجزائرية المعتمدة خلال هذه الفترة.

- ✓ كما استدعت الدراسة لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Mythology)

وهو طريقة من طرق التحليل و التفكير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة تصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها و تحليليها إخضاعها للدراسة الدقيقة.[2]

وسيتم استخدام هذا المنهج في وصف وتحليل انعكاس التهديدات الأمنية على إستراتيجية الجزائر في إنفاقها على التسلح، وهو ما يجيب عن الإشكالية بشكل مباشر.

8. نظريات الدراسة:

ولتحليل هدا الموضوع اعتمدنا على النظرية الواقعية

يعرفها ستيفن ولت بأنها:" تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات و الحروب..."

يعرفها كينيث ولتز: الواقعية بأنها " مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل، و الضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير منضبطة للدولة، ومن ثم الحساب يقوم على هذه الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح لدول.

وفي كل هذا، النجاح هو الاختبار الجوهري للسياسة، ويعتبر هذا النجاح كواقي ومقوي للدولة" .

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2008). ص 74

[2] المرجع السابق، ص 86

ويرى كيوهان أن الواقعية السياسية تتضمن " افتراض أن مركزية الدولة، على اعتبار أن الدولة هي الفواعل الأكثر أهمية في عالم السياسة. و افتراض العقلانية، التي تعني أن عالم السياسة يمكن تحليله إذا كانت الدولة كفواعل عقلانية وحيدة تبحث عن الحد الأقصى لتوقعها المنفعة، وافتراض القوة. فالدولة تبحث عن القوة وتحدد مصالحها في مفهوم القوة".[1]

المفاهيم المحورية في النظرية الواقعية

تعتمد الواقعية على مفاهيم خاصة اعتمد عليها الفكر الواقعي في العلاقات الدولية في تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية،و السلوك الخارجي للدول , وتتمثل هذه المفاهيم في الأتي:

1) توازن القوى

يمثل توازن القوى —وفقا للنظرية الواقعية–من المنظور الكلاسيكي ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب، ويشير في مفهومة المعاصر إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب، فطبيعة النمو الاقتصادي وسرعته يزيدان من مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدى إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بين الدول.

2)القوة

تعتبر نظرية الواقعية القوة محدد رئيسى للسلوك الدولى , حيث انة فى ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية , فالدول تبقى قوية لأنها إما قوية أو لأن دولا أخرى تضمن حمايتها و يجب أن تجعل هدفها الأول هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها ، لأن القوة تعني القدرة على خوض غمار الحرب، ولهذا فالدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية.

ومن ثم يبقى السعى من اجل الحصول على القوة من قبل الدول هو سبب الصراعات الدولية , لذلك يرى مورغنتو "أن السياسة في المجال الدولي ليست إلا صراعا من اجل القوة وهى فى هذا تستوى مع السياسة الداخلية ذلك ان الصراع من اجل القوة هو حقيقة ثابتة وخالدة فى الزمان والمكان , فالعلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة"

3) المصلحة القومية

تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، ومن ثم السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وهذا يتضمن العديد من المزايا :

- يجرد الاعتماد على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

[1] **المرجع السابق، ص ص 196 ، 199**

• إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة

وهذه النظرية حسب المدرسة الواقعية تؤمن بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، ومن ثم السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وهدا يتضمن العديد من المزايا :

- يجري الاعتماد على مفهوم " المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو الغير واقعية.
- إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة.[1]

9. خطة الدراسة

الفصل الأول: طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر (2010-2014)

المبحث الأول: التهديدات الداخلية

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية

الفصل الثاني: محددات التسلح في الجزائر (2010-2014)

المبحث الأول: مرتكزات العقيدة العسكرية في الجزائر

البحث الثاني: ميزانية التسلح و أنواع السلاح في الجزائر

الفصل الثالث: انعكاس الأوضاع الراهنة على إستراتيجية الجزائر الأمنية

المبح[2]ث الأول: المجال سياسي

المبحث الثاني: المجال العسكري

[1] مي حسين عبد المنصف، النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية. **على الرابط**: http://www.ahewar.org 2015/01/11 20:12

الفصل الأول :

طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر (2010-2014)

- ✓ **المبحث الأول:** التهديدات الداخلية
- ✓ **المبحث الثاني:** التهديدات الخارجية

الفصل الأول: طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر(2010-2014)

المبحث الأول: التهديدات الداخلية

تشهد الدولة الجزائرية العديد من التهديدات الداخلية، وتنعكس هذه الأخيرة في المظاهر التالية:

أ- الإرهاب و الجريمة المنظمة

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل و المؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان 2010 بين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري.

و تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديد*[1] جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري.[2]

وتشهد الجزائر مؤخرا معضلة أمنية حقيقية على حدودها مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، حيث حجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014، بالإضافة إلى شبكات أخرى تنشط في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية.

---

*[1] **أي نشاط عدائي تقوم به جماعات معادية يتسبب في تبعات غير محمودة العواقب.** للمزيد من الإطلاع راجع: مركز الدرسات والبحوث العلمية ,الامن النووي ,(الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ,2007) ,ص 63-86.

[2] بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**. على الرابط: http://studies.aljazeera.net 2015/02/15 18:11

وهو ما دفع السلطات الجزائرية لإطلاق مشروع "نظام المراقبة الإلكترونية "بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب[1].

ومة جهة أخرى نجد الخطر الإرهابي الذي أضحى هاجساً أمنياً و خطراً كبيراً لاسيما بعد حادثة "تيقنتورين"(2013) التي أخذت أبعاداً دولية،و في قراءة لهذه العملية الإرهابية يمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية بالجزائر بحيث و بتاريخ الأربعاء 16 جانفي 2013 على الساعة الخامسة صباحاً قامت مجموعة إرهابية مدججة بالسلاح وصلت في ثلاث سيارات بمهاجمة حافلة كانت تقل حوالي 19 عاملاً أجنبياً من مجمع إنتاج الغاز بتيقنتورين مرفوقين بعناصر من الدرك الوطني كانت متوجهة نحو مطار عين امناس. و قد أسفر هذا الاعتداء على مقتل شخصين ، جزائري و بريطاني و جرح 06 أشخاص ،4 جزائريين، بريطاني و نرويجي ، بعد ذلك قامت المجموعة الإرهابية باقتحام قاعدة الحياة التي تبعد بـ03 كلم و كذا منشأة معالجة الغاز محتجزة 41 رهينة من بينهم أمريكيين و فرنسيون و بريطانيون و يابانيون وسط تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش الوطني الشعبـي.

و هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع إنتاج الغاز "تيقنتورين" الذي تم تشغيله سنة 2006 و الذي يعالج الغاز الطبيعي و الغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـ09 مليار متر مكعب في العام موجهة للتصدير لا سيما نحو السوق الأوروبية، يستخرج من حقول تيقنتورين و حاسي فريدة و حاسي وان ابشو و وان تارديرت.[2]

ب- النزاعات الأثنية و المذهبية

تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تحديا حقيقيا لاستقرار الجزائر، بل إنها تؤثر سلبا على وحدة وتماسك النسيج الوطني في البلاد، لا سيما أن مثل هذه النزاعات تصنف في أغلب الأحوال على أنها بمثابة صراعات اجتماعية ممتدة، إذ تتمثل في كونها تتعلق في جزء كبير منها بمنظومة القيم لدى المكونات الاجتماعية، التي لا يمكن التفاوض بشأنها أو مقايضتها.

ويمثل ملف المكونات الاجتماعية والثقافية أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه الجزائر، لا سيما أن المواجهات التي تدور رحاها بين الأقليات، خاصة بين العرب والأمازيغ، والعرب والطوارق.

بالإظافة إلى ثورة المعلومات التي يعيشها العالم، وظهور حركات اجتماعية ممتدة وعابرة للحدود، وكذلك تنامي ظاهرة العولمة، وتنامي المخاوف لدى الأقليات بسبب تهديدات الهوية، والتي تلعب جميعها دورا رئيسا ومحوريا في تعزيز التوتر بين المكونات الاجتماعية لأي دولة، وليس الجزائر فقط، وكما ساعد ظهور الحركات ذات التوجهات الأصولية على تزكية مثل هذه النزاعات.

وتعد ولاية غرداية الواقعة جنوب الجزائر أحد المناطق التي تشهد هذا النوع من الصراع حيث حصلت مواجهات طائفية بين أتباع المذهبين المالكي و الإباضي من العرب و الأمازيغ، وفشلت كل المحاولات الرسمية التي تقودها الحكومة الجزائرية، وكذلك المحاولات الأهلية، لنزع فتيل تلك الأزمة بين أطرافها، التي تعود بجذورها إلى رواسب العلاقات التاريخية والنزعات العرقية بين الطرفين، منذ

---

[1] عثمان لحياني، **الجزاير تدرس المراقبة الإلكترونية بحدودها مع المغرب**. على الرابط: http://www.alarabiya.net. 2015/05/01 20:18.

[2] محمد الصالح بوعافية، **دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تينقتورين النفطية**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014). (ص ص) 3-8

أيام الاستقلال، مما جعلها بمثابة الوقود المغذي للصراع الذي يشعل تلك المناوشات، إذ أسفرت هذه المواجهات عن سقوط ضحايا كثيرين من الجانبين.[1] منذ اندلاعها في نوفمبر2013، والذي خلف مقتل تسعة أشخاص وجرح 400، فضلا عن نهب وإحراق مئات المحال التجارية والمنازل.

غير أن هذه الأحداث ليست الأولى في المنطقة التي تبدأ باشتباكات ثم تأخذ أبعادا طائفية ومذهبية، لتبقى الأسباب الحقيقية في كل مرة غير واضحة، وتتباين تفسيرات المراقبين لأصول ما يقع في غرداية، إن كانت تنبع من منطلق طائفي بين الأمازيغ والعرب، أو مذهبي بين الإباضيين والسنة، في حين يرجعها آخرون إلى تفسيرات اجتماعية واقتصادية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطنين في المنطقة.[2]

ويمكن القول إن بروز جماعات دينية عابر للحدود والتي يأتي في مقدمتها، تنامي الظاهرة الأصولية السنية المتشددة في العالم العربي بشكل قوي خلال الفترة الأخيرة، واحدة من تلك العوامل التي ضاعفت من حجم واستمرار الصراع، حيث إن الخطاب المتشدد من الجماعات الأصولية السنية المتشددة ساعد في الطعن في عقيدة الإباضيين، لا سيما ذلك الاتهام الذي يساق بأن الإباضيين هم على مذهب الخوارج، وهو ما ساعد في بقاء واستمرار أحد عوامل الصراع على مر الوقت، وخلق صراعا على الهوية بين أبناء المنطقة، فضلا عن العامل الاقتصادي المتردي للمنطقة، وارتفاع معدلات البطالة بين السكان.

إضافة إلى ذلك، تشهد الجزائر أيضا صراعا بين العرب والطوارق، خاصة في مدينة "برج باجي مختار" بولاية أدرار جنوب الجزائر، قرب الحدود مع مالي، ورغم أن السلطات الجزائرية تسعى لاحتوائها من خلال الاستعانة بعقلاء المدينة من سكان القبائل العربية وقبائل الطوارق، إضافة إلى مراجع دينية لمواجهة هذا الصراع، فإن عامل الامتداد السكاني على الحدود يبقى واحدا من أخطر تحديات هذا الصراع، حيث غالبا ما يلجأ سكان المناطق الحدودية إلى أبناء عمومتهم في البلد المجاور لدعمهم في الصراع، وهو ما قد يعطي بعدا إقليميا أو حتى دوليا للصراع، و ربما يولد نزعات انفصالية لم تكن في الحسبان، وأخف الأضرار التي تنتج عنها هو دخول فاعلين آخرين من خارج الحدود إلى قلب الصراع.

وقد أظهر التعامل الحكومي ذو الطابع الأمني مع تلك الأزمات، عدم القدرة على السيطرة على الموقف، الأمر الذي يوجب بالتالي ضرورة أن تفكر الحكومة في وضع حلول أخرى أكثر نجاعة في احتواء هذه النزاعات. ويأتي في مقدمة الحلول التي يجري إهمالها من جانب الحكومة الحل التنموي، حيث إنه إذا غابت التنمية بمختلف أنواعها تظهر هذه النزاعات، لا سيما الإثنية منها والعرقية.[3]

ت- التهديدات الطبيعية و التكنولوجية

إن الأمن القومي الجزائري يرتبط كغيره من الدول بما يصطلح عليه "بالقضايا اللينة"، من تهديدات طبيعية وتكنولوجية ومعلوماتية وغيرها مما يمس أو يهدد هذا الأمن خاصة في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة.

---

[1] كامل عبد الله، **تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تشكل تحديا جديا لاستقرار البلاد الجزائر**. على الرابط: http://aawsat.com 2015/02/13 23:26

[2] محمد بوزانة، **غرداية بين الميزابيين و الشعانبة...أزمة طائفية أم مذهبية**. على الرابط: http://www.alhurra.com 2015/04/04 18:24

[3] كامل عبد الله، مرجع سابق.

1. التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية: تعتمد الولة الجزائرية في صادرتها على المحروقات بنسبة عالية جدا، وهي م الدول دات الإقتصاد الريعي، كما انها لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخطية القوميات . إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة.

من ناحية أخرى مشكلة الفساد خاصة المؤسسات التي ترهن بدورها مستقبل الأجيال القادمة، أما من ناحية ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية. إن الاعتماد.

أما على مستوى التهديدات التكنولوجية، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، فإن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسيب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطور تكنولوجي متناميا في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية. وتعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات(المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية) بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات. وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية سيما المواقع السياسية، والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي ومواطنيه. إضافة إلى كل ذلك هنا جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع أين تعد الجزائر من البلدان التي أنهكتها هذه المعضلة. ويمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الالكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم للتجسس على الدولة، بالإظافة بالإرهاب الالكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها وتعطيلها في عصر الازدهار الالكتروني .

2. التهديدات باليئية: تعد مشكلة التصحر تهديدا آخرا للأمن القومي الجزائري فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية. ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المتكاملة للتربة والغطاء النباتي والمياه. ويشمل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا، ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

و بدورها مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر وكذلك بالاستغلال والتسيير السيئ لها تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مشاريع البني التحتية للماء. فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا على الاحتياجات المائية والأمن المائي في الجزائر بالإضافة إلى قضايا التلوث والمخلفات. فالجزائر من الدول التي تعرف تفاقما لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر

التنوع البيولوجي، خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية و الذي يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر.[1]

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية

إن الحديث عن التهديدات الخارجية أو الإقليمية أو الحدودية بالنسبة للجزائر يمكن أن نستهله من أي اتجاه نشاء، فالجزائر وعلى طول حدودها البرية البالغة 343.00 6كلم، تحيطها دول تشهد حالة من اللااستقرار و التوتر، تشكل تهديدا لأمن الدولة الجزائرية، رغم اختلاف أسباب وأشكال تلك التهديدات، لا يمكننا معرفة حجم هذه الأخيرة إلا من خلال التطرق لها بنوع من الشرح والتفسير، وهو الأمر الذي سوف نعالجه من خلال هذا المبحث.

أ- النزاعات التي تعيشها دولة مالي وخطر انعكاسها على الجزائر:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات و تهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، و تعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا يرجع تاريخه.[2] إلى التقسيم العشوائي للحدود من طرف الأحتلال الفرنسي الذي لم يراع خارطة توزيع الأقليات و الأثنيات، فوجد شعب الطوارق (قبائل الطوارق)أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة هي الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، و بوركينافاسو، تكريسا لمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية المتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي ينتج عن ذلك. وهو ما سبب حالة رفض وتمرد لدى الطوارق خاصة بعد حالة التهميش و الفقر التي عرفتها هذه الأقلية، فبرغم تعاقب أنظمة سياسية على دولة مالي منذ إستقلالها (1960)، إلا أن وضعية تهميش الطوارق ظلت كما هي مما اضطر الطوارق إلى الهجرة.و هدا نتيجة التهميش الإداري و السياسي الذي تعيشه هذه الأقلية، بالإظافة إلى لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع و تسميم الآبار وردمها، قتل النساء و الأطفال وتعذيب الشيوخ مع غياب برامج التنمية في مناطق الشمال و عدم وجود طرق، مياه شرب، سدود،مدارس، بيوت .

كما شهدت هذه الأقلية تأثيرات مناخية (سنوات الثمانينات) دفع بالآلاف منهم للجوء إلى الجنوب الجزائري خاصة تمنراست، لكن و بعد الأزمة النفطية التي عاشتها الجزائر وما تبعها من أزمة إقتصادية ،رجع الآلاف نحو مالي والنيجر، مما أدى بهم إلى الصدام مع الإثنيات الأخرى والسلطات السياسية.ومجمل هذه العوامل و الأسباب كلها تجتمع في عامل واحد وهو العزلة القاتلة والفقر في الصحراء[3].

---

[1] صالح زياني، **مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول**. على الرابط: (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014). (ص ص) -8

7. على الرابط: www.univ-ouargla.dzt.pdf. 17:03 2015/02/15

[2] بوحنية قوي، مرجع سابق.

[3] إدابير أحمد، الأثنية و **الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012جامعة الجزائر)**. على الرابط: *http//:biblio.univ-alger.dz/* 2015/02/18 18:20 . (ص ص) 120-125

واستمرت تمرد الطوارق على حكوماتها تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى، وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولاً إلى تمرد عام (2006)حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناءً عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعاً .وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارقو، كما تم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف، إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء17 جانفي 2012 ، وهي مناكا الموجودة على الحدود النيجرية، وتسالت على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظتي كيدال وغاو .وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق، ليقوم الجيش المالي في 22 مارس2012، بانقلاب عسكري على الرئيس "توري" بواسطة النقيب أمادو سانوجو، و أعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء رداً على سوء إدارة الرئيس "توري" للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه من تسليح الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي و الاتحاد الأفريقي الذي قام بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدتها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني .كذلك قامت جماعة الإيكواس بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين الماليين.

وبعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكُّن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة . قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 06 أفريل2012. لكن المجتمع الدولي نبذ هذا الغعلان

وحاول مسرعاً رد السلطة المالية إلى الشمال الذي تعامل هذا المجتمع معه بوصفه وكراً للإرهاب، فجاء قرار مجلس الأمن الرقم 2071الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي .في ظل هذه التحضيرات، جاء التدخل الفجائي من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر، ثم توالى الدعم الدولي بعد ذلك .لكن النتيجة كانت في نهاية المطاف أن منطقة أزواد تحولت بعد تسعة أشهر من انفصالها عن الدولة المركزية إلى قاعدة صلبة لمجموعات الإرهاب والتطرف الديني، إذ أدى فشل مشروع الدولة القومية الطوارقية الذي اعتمدته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي لم تعد تسيطر فعلياً على أي شبر من شمال مالي، إلى تصاعد دور جماعة " أنصار الدين " و التنظيمات السلفية الجهادية الأخرى التي تتقاسم معها السيطرة على المنطقة، حيث أصبح السيناريو شبيهاً بالحالة "طالبان" في أفغانستان، وكما توقع الحاكم الاستعماري الفرنسي لغرب أفريقيا ورئيس الوزراء السابق"بيار"باتت أزواد فعلا قنبلة مؤقتة في منطقة الساحل و الصحراء وقد تفجرت هذه القنبلة, وما يجري الآن دليل على صحة توقعه[1]

[1] الحافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مركز دراسات الوحدة العربية**. على الرابط: www.caus.org.lb/PDF 2015/02/18 13:55 . (ص ص) 65-67.

فبرغم من أن مشكلة الطوارق قد تبدو مشكلة داخلية لدولة مالي قد تمس أمن دول الجوار وسيادتها، خاصة عندما تطالب هذه الأقلية بالانفصال و بناء دولة مستقلة، إلا أنها وخاصة بعد التصعيد الأخير الذي تسبب في تدخلات خارجية أصبحت مشكلة الطوارق تهدد استقرار القارة الإفريقية بأكملها.

كما أن وجود شريط ساحلي صحراوي طويل ويمتد من موريتانيا، وشمالي مالي وشمالي النيجر، والحدود الجزائرية وصولا إلى تشاد بمحاذاة جزء من ليبيا، تنشط فيه جماعات مسلحة وعصابات التهريب و الجريمة المنظمة أصبح معضلة أمنية أكثر خطورة من أي وقت مضى، وهو ما يشكل ضغطا وتحديا على دول الساحل، وخاصة الجزائر وموريتانيا، حيث بات كل منهما معنيا بالتصدي لنمط مندمج من التحديات، إذ تلاقت مصالح المجموعات إن الأمن بشتى أبعاده ومستوياته، إنطلاقا من الأمن المجتمعي إلى الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء، قد بات أمام تحد غير مسبوق من ناحية الأخطار التي أضحت محدقة به.[1]

ب. التوترات المتصاعدة بين الجزائر و المغرب

إن العلاقة بين الجزائر و المغرب تعرف توترات و نزاعات متصاعدة منذ استقلال الدولة الجزائرية سنة 1962 إلى اليوم و تنعكس هذه التوترات في المشاهد الأربعة التالية:

1. الخلاف الحدودي (حرب الرمال)

وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة "لالة مغنية" 18 مارس 1845 إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة "إيسلي" في 14 أوت 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب، أي منطقة "تيندوف" في وضعية غامضة. وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي. وبقي الحال كما هو إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في جوبلبة 1962. و طالبت المغرب من الجزائر إستراجاع اراضيها وهو ما نجم عنه إختلاف حدودي وصل لحد مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري جويلية وسبتمبر من نفس السنة، حيث تقدم المغرب نحو منطقة "تيندوف" وفشلت المفوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها .وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع.

إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفياتي، ولا سيما بعد انقلاب بومدين في 1965، و لم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة .وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم

[1] إدابير أحمد، مرجع سابق.(ص ص) 135- 136

نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة "تيندوف" إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة "تيندوف"، كان من ثماره مفاوضات إيفران في 15 جانفي 1969 ثم مفاوضات 27 ماي 1970 وبعدها مفاوضات 15 جوان 1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية "تيندوف"، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد "تيندوف".[1]

2.مشكلة الصحراء الغربية

تعود مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر و المغرب إلى سنة 1975 وهي السنة التي قررت فيها إسبانيا الإنسحاب من الصحراء الغربية، حيث سقطت هذه الأخيرة تحت سيطرة أسبانيا العام 1883م، وتحولت إلى مقاطعة أسبانية العام 1934م، ولكن مع تنامي الشعور القومي الوطني لدى الصحراويين، عقب الحرب بالعالمية الثانية ومع إنحسار المد الإستعماري، وتصاعد حركة الإستقلال في العالم وخصوصا في إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان و غيرها)، بدأت المطالبة برحيل الإسبان عن تلك المنطقة، وخاض سكان الصحراء الغربية حرب عصابات ضدهم خلال فترة خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبعد ذلك تم توحيد المقاومة بمنظمة عرفها العالم بإسم جبهة البوليساريو (polisario)، وهي تعني: الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب، وهما إسمان لمنطقتين في الصحراء الغربية.

وتحت ضغط حرب العصابات التي شنتها هذه المنطقة ضد القوات الإسبانية، وتزايد ضغط الشارع الإسباني المطالب بإنسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، وكذلك المجتمع الدولي، قررت إسبانيا العام 1975 الإنسحاب من المنطقة.

وكان الوضع آنذاك على الشكل الآتي:

- المغرب تدعي بأن الصحراء هي أرض مغربية منذ القدم، وقد قدمت أدلة تعتبر فيها الصحراء و موريتانيا أرض مغربية ضمن ما كان يعرف بـ "المغرب الكبير" .

- موريتانيا تدعي أن الصحراء الغربية هي أرض موريتانية تريد إستعادتها.

- و الطرف الآخر كان جبهة البوليساريو بإعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي يسكن في هذه المنطقة و مازال يقوم بأعمال حرب "الغرية" ضد قوات الإحتلال الإسباني، وهو يطالب بالإستقلال التام لهذه المنطقة و إعلان دولة مستقلة عن بقية الأطراف، وكانت الجزائر تدعم هذه الجبهة و تمدها بكل حاجاتها.

[1] مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية**. على الرابط : http://www.aljazeera.net 22:53 2015/03/06

- أما إسبانيا فكانت تميل إلى منح الإقليم استقلالا ذاتيا و إقامة دولة صحراوية تكون تابعة لها.

عندما أعلنت إسبانيا نيتها الانسحاب من الصحراء الغربية انسجاما مع قرار الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الاستعمار كافة، وحق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرة المحكمة في القضية قانونيا، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وادعاءات كل منها، وما من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية هذه الصحراء، لكن بعد المناقشات و المداولات أصدرت المحكمة الدولية حكمها، بأن أي من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء، و اعتبرت أن الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضته كل من المغرب و موريتانيا، وقامت بعقد إتفاق مدريد[1] وهو " إتفاق ثلاثي بين كل من إسبانيا المغرب موريتانيا، صدر في 14 **نوفمبر** 1975، قامت فيه إسبانيا **بالتنازل** عن إقليم لصحراء الغربية **مقابل** إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية".[2]

وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الاتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية، وفي شهر فيفري من العام 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت اسم الجمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية (Saharawi arab Democratic Rrpublic). وعيُنت حكومة لها في المنفى، وتعتبر مدينة "تيندوف" في أقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيسي لحكومة منظمة البوليساريو، مع عشرات الآلاف من ألاجئين و المقاتلين الصحراويين، وتبعد مدينة تيندوف حوالي 50 كلم عن حدود المغرب و الصحراء الغربية.

وقد اندلع قتال بين قوات البوليساريو من جهة و القوات المغربية والموريتانية من جهة أخرى، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغير السلطة، انسحبت من القسم الذي كانت تحتله العام 1979، على أن تسلمه لقوات البوليساريو، إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم، وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي، واستمر القتال بين المغرب و قوات البوليساريو المدعومة من الجزائر و التي تدخلت بشكل مباشر في هذه الحرب حيث اشتبك جيشها مع الجيش الغربي وسقط لهما قتلى وجرحى، و بعد ضغوط دولية وعربية، أوقفت الجزائر تدخلها المباشر بينما تابعت البوليساريو حربها ضد المغرب طيلة فترة الثمانينات وحتى مطلع التسعينات من القرن الماضي عندما تدخلت منظمة الأمم المتحدة العام 1991 ووضعت حداً لإطلاق النار، وأرسلت بعثة عرفت باسم "مينورسو" (Minurso)، (Mission des Nations Unies pour un Référendum au Sahara 0ccidental)، أي بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية.

حدد هدف البعثة بمراقبة و وقف إطلاق النار، ومباشرة إجراء الاستفتاء على مصير الصحراء، أي إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال، وهو ما يعني حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وقد حدد العام 1992 لإجراء هذا الاستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوت في هذا الاستفتاء ما بين العرب و جبهة البوليساريو جعل منه أمرا بعيد التحقيق ،فالبوليساريو تعتبر

[1] أحمد علو، **أزمة الصحراء الغربية حرب أفريقيا المنسيّة**. على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb 2015/03/31 22:10

[2] وكيبيديا، اتفاق مدريد.**على الرابط**: http://ar.wikipedia.org. 2015/05/12 12:21

أن المغرب إستقدم إلى الصحراء الغربية عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغير كفة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالاستقلال التام، وهو ما جعل الأزمة تستمر إلى يومنا هذا .[1]

أما وجهة النظر الجزائرية فقد اتستندت على القرار الذي أصدرته لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه الشعب الصحراء إلى الاستقلال، و ممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة، إسبانيا، ب المشاورة مع المغرب، وموريتانيا و الجزائر، كما دافعت الجزائر على مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية مستندتا إلى العديد من القرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار الرقم 1514، الصادر عن الدورة الرقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة, و الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، و الإقرار بحريتكم الكاملة في إختيار وضعهم السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي, كذلك استند إلى القرار الرقم 20/3229 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة، في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية من النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكن الحصول على الإستقلال التام، واستندت الجمهورية الجزائرية أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي أحد أقاليم، التي تتمتع بالحكم الذاتي ومن يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، ان تسير بها نحو الإستقلال، من خلال ممارسة سكامها لحق تقرير المصير، كذلك بُني المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 2591/24، 2711/25، 27/2984، 28/3163، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير، من خلال الإستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية و الموريتانية، واي طرف أخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الإستفتاء.

كما ان الجزائر كانت معارضة لاتفاقية مدريد وإعتبرته بأنه انتقاض لقرار مجلس الأمن، ولقد سلمت الجكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام، وضحت فيها عدم اعترافها مدريد، وأعلنت ان الإطار الوحيد و المقبول، لتصفية الاستعمار في الصحراء، يجب ان يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس مبدأ تحقيق المصير. وترى الحكومة الجزائرية أن المملكة المغربية لها مطامع لإنشاء إمبراطورية كبرى، تمتد من طنجة إلى طامبوتو، وإلى سان لوي في السنغال، كما تضم جزءا من الجزائر و مالي، ، إضافة إلى الصحراء الغربية و الجمهورية الموريتانية، حتى تصل إلى مصب نهر السنغال. [2]

3 غلق الحدود بين الجزائر و المغرب

لقد تم غلق الحدود البرية بين الجزائر و المغرب عام 1994، حيث شهد المغرب وفي نفس السنة اعتداءات إرهابية ضد منشآت سياحية في مراكش تورط فيها مغاربة وجزائريون وخلفت قتلى من السياح الإسبان. ومن باب الإحتياط فرض المغرب التأشيرة على المهاجرين الجزائريين القادمين من أوروبا والراغبين في المرور عبر أراضيه الى الجزائر، حيث لم تكن وسائل النقل البحري متطورة. واعتبرت الجزائر القرار إهانة وتعسفا، وكان ردها هو إغلاق الحدود البرية التي تستمر حتى الوقت الراهن.

[1] أحمد علو، **مرجع سابق الذكر**.

[2] .....، **مشكلة الصحراء الغربية** .على الرابط: http://www.moqatel.com 2015/04/01 00:12

وهكذا، وبحلول أوت 2014، تكون قد مرت عشرون سنة على إغلاق الحدود البرية لتصبح رفقة كوريا الشمالية والجنوبية، الحدود الأطول برا المغلقة وكذلك من الناحية الزمنية، و رغم تغير هرم السلطة في البلدين، فقد رحل الملك الحسن الثاني وتولى العرش الملك محمد السادس. وبدورها شهدت الجزائر اختيار رئيس جديد وهو عبد العزيز بوتفليقة، والتطور الوحيد الذي حصل هو إلغاء التأشيرة بين البلدين، حيث ألغى المغرب التأشيرة عام 2005 والجزائر قامت بذلك عام 2006، وتستمر الرحلات الجوية، وفي المقابل تستمر الحدود البرية مغلقة .

ورغم طلب الملك محمد السادس لفتح الحدود في خطاباته الرسمية الموجهة الى الشعب المغربي ضمن نظرته لبناء المغرب العربي، تؤكد الجزائر أن لها مطالب أمنية بالدرجة الأولى يجب على المغرب الإلتزام بها، فخلال التسعينيات كانت تطالب بوقف مرور السلاح من المغرب الى الجماعات المسلحة، حيث كانت تتهم الرباط بتمويل الحركات المسلحة. وفي الوقت الراهن، يؤكد أكثر من مسؤول ومنهم وزير الخارجية رمطان لعمامرة أن فتح الحدود رهين أساسا بالتزام المغرب منع مرور المخدرات «القنب الهندي» ومحاربة التهريب عبر الحدود. وأصبح منع المخدرات ومكافحة التهريب من العناصر الرئيسية في أي استراتيجية لرفض فتح الحدود.

ورغم ان الولايات المتحدو تعتبر أن فتح الجدود البرية عاملا رئيسيا في تسهيل البحث عن حل لنزاع الصحراء الغربية، لكن الجزائر تصر على موقفها الرافض طالما لا يتم البت النهائي في الملف الأمني، وأصبحت معالجة المشاكل الثنائية بين البلدين تجري في إطار شمولي ضمن دول خمسة زائد خمسة «المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا وتونس إضافة الى فرنسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا» ويتعلق الأمر بملفات مثل الإرهاب والهجرة السرية وتهريب المخدرات.[1]

4 مشكلة السباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب

و أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (ستوكهولم) تقريرا مفصلا عن تسابق البلدين المغربيين نحو التسلح خلال عام 2008، منتهيا إلى تسطير ملاحظات مقلقة:

فالمغرب –رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد سعره خلال عام 2008– احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية، وذلك بإنفاقه حوالي 3.5 مليارات دولار، أي 16% من ميزانية الدولة المغربية، بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الإنفاق العسكري بمبلغ 2.4 مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليارات دولار.

وإذا كانت هذه هي حصيلة الإنفاق في عام 2008، فإن سنة 2009 شهدت ازديادا ملحوظا، حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليارات دولار،وهذا الازدياد في مبلغ الإنفاق يلاحظ أيضا في السياسة المالية المغربية، فإذا راجعنا الأرقام بصيغة المقارنة

[1] حسين مجدوبي، **مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة**. على الرابط: http://www.alquds.co.uk 2015/04/16 14:45

يتضح أن ثمة تصاعدا مطردا، ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تجاوز 2.14 مليار دولار، بينما وصلت في عام 2004 إلى 2.8 مليار، لتتجاوز ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام 2008.[1]

كما أجمع الخبراء العسكريون و التقارير المتخصصة و الصحافية على استمرار سباق التسلح المغربي – الجزائري وعلى وصفه بالجنوني، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلدان،كما أن سباق التسلح المحموم بين الرباط وقصر المرادية ساهم بشكل كبير في التصاعد الصاروخي للميزانيات المخصصة للقوات المسلحة، ففي الفترة ما بين 2007 و2011 استورد المغرب والجزائر حوالي 59 في المائة من الواردات الإجمالية للقارة الأفريقية من السلاح، غير أن الجزائر نالت نصيب الأسد، إذ بلغت وارداتها من الأسلحة 43 في المئة، في حين بلغت حصة المغرب نسبة 16 في المائة فقط .

وقد كشف تقرير معهد "سيبري" لأبحاث السلام السويدي، أن الجزائر اقتنت ما بين 2007 و2011 أكثر من 2190طائرة، في حين اقتنى المغرب أكثر من 1170 ،أما أنظمة الدفاع فوصلت إلى 120 بالنسبة إلى الجزائر، مقابل 42 بالنسبة للمغرب. أموال باهظة تبدد في اقتناء أسلحة قد لا تستعمل، كما اقتنت الجزائر 825 صاروخًا و675 باخرة، في حين اقتصرت مقتنيات المغرب على 159 صاورخًا و174 باخرة. [2]

بينما خصصت المغرب في في الفترة بين (2010- 2011) اعتمادات مالية كبيرة لتسليح الجيش و تغطية نفقات شراء الأسلحة و تأهيل مختلف أجهزة الدفاع والقواعد العسكرية. كما قامت بـ إحداث صندوق لفائدة القوات المسلحة المغربية يسمى " صندوق شراء و إصلاح معدات الجيش" بهدف سد نفقات مختلف أجهزة الدفاع و المراقبة العسكرية.[3]

واما الجزائر بلغت ميزانية القوات المسلحة سنة 2012 ما يناهز 50 مليار درهم، منها 10 ملايير درهم مخصصة لاقتناء الأسلحة في حين خصصت الجزائر لهذا الغرض 8 مليار دولار أي ما يناهز 64 مليار درهم .[4]

ولقد عاد الصراع التاريخي بين المغرب والجزائر لزعامة المنطقة المغاربية، وغرس جذور سباق النفوذ الاستراتيجي في منطقة الصحراء الكبرى، ليرخي بظلاله على التقارير الدولية،من خلال صفقات التسالح التي أبرمتها كل من الجزائر و المغرب لتعزيز ترسانتهما في انتظار من يطلق الرصاصة الأولى بين "الإخوة الأعداء "بعد أن شكلت الـ 35سنة الماضية حربا طويلة للاستنزاف بين البلدين الغارقين في مشاكل اجتماعية واقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المواطنين في الجزائر العاصمة كما في رباط المغرب.

---

[1] الطيب بوعزة، **هل تستعد الجزائر و المغرب لحرب وشيكة؟**، على الرابط: http://www.aljazeera.net 09:54 2015/03/10

[2] إدريس ولد القابلة، **سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟**. على الرابط: http://elaphblogs.com 16:06 2015/04/06

[3] احمد المرابطي، **تطوّر سباق التسلّح في منطقة غرب شمال إفريقيا**. على الرابط: http://www.hespress.com/orbites/87400.html 20:57 2015/02/06

[4] إدريس ولد القابلة، مرجع السابق الذكر.

لتأتي الأرقام المرصودة لميزانية الجيش لكلا البلدين ، لتزيد من تدعيم السباق المحموم نحو التسلح بعد أن كشفت الجزائر أن إنفاقها ضمن ميزانية 2013 على الجيش و القوات المسلحة يزيد بقليل عن 10 مليار دولار، وهو ما يعني إرتفاع قيمة نفقات الفاع و التسلح في الجزائر بنسبة 14% تقريبا، قياسا بالسنة الماضية.

هذا في الوقت الذي ذكر تصنيف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)أن الجزائر تحتل المركز الـ 17ضمن 20دولة الأكثر إنفاقا على الجيش والتسلح، وفي الجانب الآخر، صنف نفس التقرير المغرب في المرتبة 38 في مجال الإنفاق العسكري، هذا في الوقت الذي رفعت حكومة "إبن كيران" من ميزانية الإنفاق على الجيش بنسبة 7% في مشروع ميزانية 2013 بعد أن رصدت لها 31.3 مليار درهم، ما يعادل 12% من ميزانية الدولة.

و السباق المحموم بين المغرب و الجزائر نحو التسلح، يقابله صراع سياسي تترجمه العديد من تصريحات المسؤولين من كلا الجانبين، حول مشاكل عالقة بين الدولتين تخص الصحراء المغربية و الحدود المغلقة منذ بداية التسعينات و الهواجس الأمنية على خط التماس الشرقي بين الدولتين، وكل هذا يجعل درجة التوتر بين " الإخوان الأعداء" في أعلى مستوياتها، وتنبئ بتصعيد الخلافات التي قد تصل بتوجيه السلاح الروسي للجارة الشرقية نحو المغرب الذي يستعد هو الآخر لهذه الواقعة بتدعيم قواته من خزائن السلاح لأمريكي و الفرنسي.

كل هذه المعطيات وغيرها تجعل من العلاقة بين الجزائر و المغرب قابلة للاشتعال في أي لحظة بعد عقود طويلة من الاستنزاف و السباق نحو التسلح بمليارات الدولارات، وهو ما أصبح عائقا للتنمية في كلا البلدين في ظل مطالب شعبية متنامية لإستثمار الأموال التي تصرف في شراء البنادق، لبناء المصانع وتشييد المدارس لحياة أفضل.[1]

ت. الوضع الغير مستقر في تونس وليبيا وخطر أنعكاسه على الجزائر

خلقت أحداث الثورة التونسية وضعية اجتماعية واقتصادية متأزمة ومضطربة. وذلك نتيجة التحوّل السياسي المفجئ من ناحية، والأداء المرتجل للحكومات المتعاقبة طيلة الأربع سنوات المنقضية، والذي يمكن أن يعود إلى انعدام الخبرة الكافية لدى الفاعلين السياسيين المتناوبين على الحكم بأبجديات العمل السياسي الفعلي، فقد عرفت تونس بعد الثورة حكومات سياسية متتالية اشتركت كلّها في خاصية الارتباك على مستوى الأداء، وفي تغليب المصالح الفردية والحزبية، وعدم إيلاء المصلحة الجماعية والوطنية الأهمية التي تستحق من ناحية، وانعدام الوعي الكافي بصعوبة وخصوصيات الوضع من ناحية أخرى، مما أدى إلى عجز هذه الحكومات عن تحقيق المطالب الشعبية وأهمّها توفير فرص العمل، وتحقيق مبدأ الحرية، وتوفير متطلبات العيش الكريم. ونتيجة لهذا العجز ازدادت الوضعية الاجتماعية تأزّما على جميع المستويات. حيث سجّلت نسبة البطالة بين خريجي المؤسسات التعليمية

[1] ..... ، **المغرب والجزائر يستمرّان في سباق التسلح لزعامة المنطقة**. على الرابط: http://www.hespress.com

2015/03/31 23:34

العليا ارتفاعا ملحوظا بعد الثورة، فقد بلغت 33,5 %سنة 2013 بعد أن كانت في حدود 27 % سنة 2012 و32,9 % في سنة 2011.

ودفع اختلال الظروف الإقليمية التي بعدد هام من العاملين التونسيين بليبيا إلى العودة، إضافة إلى توافد أعداد كبيرة من المواطنين الليبيين الذين لجأوا إلى تونس بعد قيام الثورة الشعبية الليبية. وقد زاد الوضع تعقّدا مع ارتفاع نسبة الإضرابات في أغلب القطاعات المهنية، والتي كان عدد كبير منها غير مدروس من الناحيتين الزمنية والتنفيذية. وهو ما أدّى إلى رحيل بعض المستثمرين الأجانب، وتراجع نظرائهم من أجانب ومحلّيين عن إنجاز مشاريعهم.[1]

وتعرف التجربة الانتقالية – رغم تقدّمها – كدمات متتالية من شأنها أن تهدّد فعليًا إنجاح النموذج الديمقراطي الأوّل في الوطن العربي بسبب جملة التأثيرات الإقليمية الناجمة عن حالة "الفوضى" خاصة التي تعيشها ليبيا، حيث تبرز الخارطة الجيوسياسية لمنطقة شمال أفريقيا أن تونس (فاتحة الربيع العربي) تعيش تأثيري قطر ليبي يعيش فوضى "اللادولة" و حسب الدبلوماسي السابق والمختص في الشأن الليبي، البشير الجويني، يقول في هذا الصدد، إنه "لا يمكن الحديث عن أي استقرار في تونس دون استقرار الوضع الداخلي الليبي"، فقد أصبح الوضع التونسي متأثّر بواقع الفوضى الليبية من خلال كميات الأسلحة التي تم تهريبها إلى داخل التراب التونسي من قبل الجماعات المتشدّدة .

و من جهته، يعتبر الباحث الجامعي في الشؤون المغاربية "المنصف وناس" أن نجاح ما تبقى من مرحلة الانتقال الديمقراطي التونسي وإجراء الانتخابات رهين تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في كامل منطقة شمال إفريقيا التي ترتبط فيما بينها بعلاقات إستراتيجية، إذ ما يحصل في ليبيا أو مصر أو الجزائر أو المغرب يمكن أن " ينعكس سلبا أو إيجابا على تونس."

بشكل عام ولئن يعدّ التقاطع في عمق العلاقات الاستراتيجية بين تونس وليبيا والجزائر أحد أهم مقوّمات تطوّر منطقة الشمال الأفريقي فإن هذا التقاطع عند اختلاف المصالح وتباين الأولويات من شأنه أن يعيق أي تقدّم سياسي قد يشهده أحد البلدان الثلاثة.[2]

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية– الجزائرية، وقيام الجماعات الإرهابية خلال الشهرين الأخيرين(جوان وجويلية 2014) باغتيال عدة عناصر من الجيش التونسي في جبال الشعانبي، لكن الأنفلات الأمني الكبيرا الذي تعيشه ليبيا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي تمتلك أسلحة خطيرة. أصبح يشكل تهديدا أكبر على أمن الجزائر. خاصة بعد حادثة اختفاء 11 طائرة مدنية من مطار طرابلس الدولي – الذي كان يتعرض لهجوم عنيف من قبل الميليشيات المسلحة(2014).

ومما يزيد الأمور سوءاً، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها. وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام

[1] عائشة القلالي، **أي إصلاح ثقافي لتونس بعد الثورة**. على الرابط: http://www.annaqed.com 2015/04/07 14:38

[2] رضا التمتام، **تحليل: التأثير الليبي والجزائري على التجربة الديمقراطية التونسية**. على الرابط: http://www.maghress.com 2015/04/06 18:30

بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

ومع بروز ما يسمى بـ نظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» [«داعش»]، هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، هناك توقعات بأن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته [العسكرية] بـ "عدم التدخل" في القضايا الخارجية. ووفقاً لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية – الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس. وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤخراً، "إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده". وتابع قائلاً: "إن سقوط ليبيا بيد 'التكفيريين' ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة؛ وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثياً بالنسبة لأمنها القومي".[1]

و اصبح الوضع الداخلي في ليبيا بين انتشار للأسلحة، واشتباكات ذات طابع قبلي، وميليشيات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة التي تعاني هشاشة سياسية وأمنية، بالإضافة إلى ضعف المجلس الوطني الانتقالي في تقديم نموذج نظام سياسي مستقر، بات مصدرا قلق و تهديد لدي دول الجوار العربي والإفريقي، خاصة من تهديد عودة "مقاتلي الطوارق" الذين ساندوا القذافي، كما هناك تخوف من استغلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي للأسلحة المنتشرة في ربوع ليبيا.

وما تعيشه ليبيا اليوم يشكل تهديدا لإستقرار دول الجوار، خاصة مشكلة تهريب الأسلحة الذي بات تجارة رائجة في ليبيا طال دول الجوار العربي والإفريقي، وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الأنظمة. إذ إن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف" آربي جي في مرحلة ما بعد الثورة. فالسلطات المصرية ألقت القبض أكثر من مرة علي أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، ونفس الأمر بالنسبة لدولة النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل لأكثر من ألف كيلو، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنيا. كما أن تجارة السلاح امتدت لمنطقة الساحل والصحراء، خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق، وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر علي مناطق صحراوية بين مالي والنيجر، وموريتانيا والجزائر. بالإضافة إلي حركة العدل والمساواة التي تم تداول تقارير حول حصولها علي سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، علاوة علي الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد.

[1] ياسين بودهان ، **دور الجزائر في حل الأزمة الليبية. على الرابط:** http://www.washingtoninstitute.org 2015/04/06 19:00

هذت من جهة ومن جهة أخرى هناك تخوف من تنامي "قاعدة" الساحل والصحراء فالأوضاع التي تعيشها ليبيا تشكل أرض خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة.فظلا عن فرار أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين من سجون في ليبيا وتونسوهوما يهدد بزيادة تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، كما يعضد من علاقاته مع التنظيمات الأخري المتقاربة معه فكريا. حتي إن تقريرا للأمم المتحدة حذر من وصول أسلحة ليبية إلي جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا. وأشار التقرير إلي أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة بوكو حرام المتشددة تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. كما أن ثمة ارتباطات بدأت تلوح بين حركة البوليساريو في المغرب والقاعدة، يجد البعض مؤشراتها في محاولة البوليساريو الاستقواء بالسلاح القادم من ليبيا عبر "القاعدة."

كما أن البيئة الليبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي. واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق، الذين حاربوا إلي جانب القذافي، إلي شمال مالي، أججت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلي انفصال عن دولة مالي. وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلي مرحلة الانفصال، بظهور متغير آخر، هو "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا. كما أن النيجر مرشحة بفعل تداعيات الوضع الليبي لتفجر علاقة صراعية مع الطوارق.[1]

و عليه يمكن القول أن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا يشكل التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة الليبية ، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على الغالب ومفتوحاً على كل الاحتمالات، ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان.

فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة[2].

[1] خالد حنفي علي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**. على الرابط: http://digital.ahram.org.eg 2015/04/06 23:00

[2] مجدي بازجي، **ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب**.على الرابط: http://www.alarabiya.net 2015/04/06 00:08

خلاصة:

وعليه و من خلال ما سبق نجد الدولة الجزائرية تشهد مجموعة من التهديدات الداخلية وهي كالتالي:

1. الإرهاب و الجريمة المنظمة (الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية بتقنتورين، الإتجار بالأسلحة و المخدرات)
2. النزاعات الأثنية و المذهبية (العرب و الأمازيغ، العرب و الطوارق، المذهب المالكي و الإباضي في أحداث غرداية)
3. التهديدات الطبيعية و التكنولوجية (التصحر، التلوث, الجرائم المعلوماتية)
4. بالإظافة إلى التهديدات الإجتماعية و السياسية (الإندماج الإجتماعي و تحصين الأمن الهوياتي، ونوع النظام).

ولا يتوقف الأمر عند هذه التهديدات بل تتعداه لتهديدات أخرى خارجية نتعكس في التالي:

1. وجود أزمة داخلية في دولة مالي مع حركة أزواد (قبائل الطوارق)، وهذه الأقلية الموزعة على خمس دول من بينها الجزائر، تسعى إلى إقامة دولة مستقلة، وهو الأمر الذي يمس بسيادة الدولة الجزائرية، كما أن المواجهات المسلحة التي تقوم بين الطرفين(مالي و حركة أزواد)، تخلق حالة من الا إسيقرار على الحدود بين الجزائر ودولة مالي، ما يجبر الدولة الجزائرية على تحمل أعباء حماية حدودها بشكل مشدد ، تخوفا من الهجرة الغير شرعية المتوجهة نحو الجزائر، و تهريب الأسلحة عبر هذه الحدود.
2. وجود توترات مستمرة بين الجزائر و المغرب، حيث أن هتين الدولتين ومنذ إستقلال الجزائر سنة 1962م وهي في حالة من اللا إتفاق جعل العلاقة بينهما تبدو مستحيلة، وقد تسببت حالة اللا إتفاق بين البلدين في حرب الرمال سنة 1963م، تلتها المواجهة المسلحة بينهما سنة 1976م، والتي دافعت فيها الجزائر عن الصحراء الغربية، و التي كانت تطالب فيها هذه الأخيرة بـ حق تقرير المصيرها. ليتم عام 1994 غلق الحدود البرية بين البلدين من طرف الجزائر نتيجة فرض المغرب لتأشيرة على المهجرين الجزائريين القادمين من أوروبا، بعد الهجوم الإرهابي على منشآتها السياحية في مراكش، ليشهد البلدين (الجزائر و المغرب) خاصة بعد 2010 م سباق نحو التسلح بسبب الإرتفاع الكبير و المستمر لمزانية التسلح في كلا البلدين .

3. الوضع الغير مستقر في كل من ليبيا وتونس, فبعد موجة ما سمي بـ "الربيع العربي" عرفت كلتا الدولتين حالة من الإظطرابات الداخلية و حالة من الهشاشة و الانفلات الأمني خاصة في ليبيا، وهو الأمر الذي يجبر الجزائر على تحمل أعباء حماية حدودها البرية المتصلة بكل من تونس وليبيا خوفا من إتنقال إي تهديد نحوها .

الفصل الثاني :

محددات التسلح في الجزائر (2010-2014)

- ✓ **المبحث الأول:** مرتكزات العقيدة العسكرية في الجزائر
- ✓ **المبحث الثاني:** ميزانية التسلح و أنواع السلاح في الجزائر

الفصل الثاني: محددات التسلح في الجزائر(2010-2014)

المبحث الأول: مرتكزات العقيدة العسكرية في الجزائر

اشتق لفظ العقيدة لغويا من كلمة" عقد "أي" ربط "أو أحكم الوثائق، أما اصطلاحا فتدل على مجموعة من الآراء و القضايا البديهية المسلمة بالعقل و السمع و الفطرة، يعقد الإنسان عليها قلبه ويبني عليها صدره جزما بصحتها، قاطعا بوجودها وثبوتها.[1]

أما العقيدة العسكرية فهي"مجموعة القيم و المبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء و استخدامات القوات المسلحة في زمن السلم و الحرب بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية.[2]

و يعود مصدر كلمة (العقيدة العسكرية) إلى المصطلح الإنكليزي (military doctrine).
أما "المذهب العسكري فهو "الخطط وأفكار الدولة حول كل المسائل المتعلقة بالحرب والسلم أو بتعبير أخر "مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محدودة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير أعداد القوات والبلاد لتلك الحرب"
وعليه لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على المستويات المختلفة، والتي تصب في مصلحة تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة، لاسيما إذا علمنا أن العقيدة العسكرية بما تمثله من أسس ومبادئ تستوعب بتواترها حقيقة المراد الكلي لإستراتيجية ما، وتعد بمثابة الأساس
الذي تقوم عليه تلك الإستراتيجية، إذ إن العقيدة العسكرية تستند إلى مجموعة من المقتربات الإستراتيجية والتي نستطيع هنا أن نؤشر لها بالاتي:

- العقيدة العسكرية هي الموجه الرئيس لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.
- تعد العقيدة العسكرية بمثابة الركيزة الأساسية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة على المستويات المختلفة.
- العقيدة العسكرية المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها وحجمها.
- تعد العقيدة العسكرية القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكريين تجاه استخدام القوات المسلحة وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع مستويات الدولة المختلفة.

وتنقسم العقيدة العسكرية إلى ثلاث أنواع رئيسية:
1 العقيدة الأساسية: وهي مجموعة مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي وتقوم بتوجيهها أيضا، ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جداً، ولا تعلوه إلاَ العقيدة الشاملة للدولة، ويتسم هذا النوع بعدم خضوعه أو تأثره بالمتغيرات الإستراتيجية أو التقنية مقارنة بالمستوى ألعملياتي والتعبوي من العقيدة العسكرية.

[1] زهرة شيخ الشيوخ، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة** (1991-2008)،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم 2012). ص 13
[2] زهرة شيخ الشيوخ، **نفس المرجع**. ص 15. **على الرابط**: http://biblio.univ-alger.dz.pdf

٢-العقيدة البيئية :وتعد ثاني أنواع العقيدة العسكرية على المستوى ألعملياتي، وهي عبارة عن المبادئ الأساسية التي تنتهجها الوحدات الرئيسية للقوات المسلحة لتوجيه نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها، ومن أمثلة العقيدة البيئية العقيدة القتالية للعمليات المشتركة، والعقائد القتالية للقوات البرية والجوية والبحرية .

٣-العقيدة التنظيمية :وهي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية لغرض القيام بواجبات وانجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة، وتعد العقيدة التنظيمية على المستوى التعبوي للعقيدة العسكرية أكثر أنواع العقائد العسكرية تفصيلاً، فهي توضح المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، وتتدرج في تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين، هو أكثر أنواع العقيدة العسكرية تغيراً نظراً لتأثرها الكبير والمباشر بالتطورات التقنية والخبرات الفعلية العسكرية.[1]

وتتمثل العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية للدولة مايلي:

- إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة .
- الخلفية التاريخية.
- التكنولوجيا و التطور التقني.
- التهديدات المدركة.
- الموارد القومية التي تخصصها الدولة لبناء قوتها العسكرية.
- الوضع الجغرافي وتأثيره في قدرة الدولة عن الدفاع عن وجودها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم.
- الموارد البشرية والعوامل الاقتصادية.

أما العقيدة العسكرية الجزائرية فهي: مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، ذلك أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الجديدة .

حيث يتوفر الجيش الوطني الشعبي على عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي امتلكها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته الأزمة الداخلية من خيرة كبيرة وكان أخرها أحداث الهجوم الإرهابي على "تيقنتورين" فيفري 2013 لتبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية.

و يحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن و سيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب اقليمية او دولية تهدد امن و سلامة الدول المجاورة أو الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجموعات الدولية. في هذا الإطار ينص دستور 1963 في المادة 08 بأن: الجيش الشعبي الوطني هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة ، بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

[1] نزار إسماعيل الحيالي و عمار حميد ياسين، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي و الحاضر**. على الرابط : http://www.iasj.net /pdf 2015/04/24 12:39 ص ص (5-12).

وجاء دستور 1976 بما يلي المادة 82: تشمل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته ، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ، ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية و جرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية، يساهم الجيش الوطني الشعبي في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية. المادة 83 العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني ، الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع ، الذي يتمحور حول تنظيم الدفاع الوطني ودعمه، حيث تبين هاتين المادتين أن الجيش الوطني الشعبي تتوقف مهامه على حماية مجالات الحدود ، وأضف إلى ذلك للجيش دور تنموي في إطار الفلسفة الاشتراكية.

أما دستور فيفري 1989 فقد جاءت المادة 24: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية ، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية. أما المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ما يلاحظ على دور الجيش في هذا الدستور أنه ألغى دعم الفلسفة الاشتراكية لكنه يبقى حاميا لحدود الوطن وإقليمه وسيادته، أما دستور 1996 فعرف صياغة نفس المواد تحت الأرقام التالية: 25-26[1]

و العقيدة العسكرية الجزائرية هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود. وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت، واكتفت بالموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير. وعموماً فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية[2].

و يعتبر متغير "عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدتها العسكرية وتبرر هذا التصور بـ :

- أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، و بالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادت قدراته القتالية و تحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية،كذلك استنزاف أموال الجزائر و نقل الفوضى إليها.

- أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية ،بين أطراف النزاع .

- كما أن التجارب لتدخلات عسكرية في العالم تمت بإسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تفاقم مثل التدخل العسكري في الحالة العراقية،و أفغانية،و المالية الأخيرة، بحيث أصبحت تلك المناطق بؤرا للإرهاب الدولي.[3]

---

[1] عبد الكريم باسماعيل، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014). (ص ص) 4-10.

[2] سعيد الصديقي، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**. على الرابط: http://studies.aljazeera.net 00:09 2015/04/09

[3] زكرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014). ص 9

البحث الثاني: ميزانية التسلح و أنواع السلاح في الجزائر

تعمل العديد من الدول على دعم منظومتها الدفاعية وذالك بتجديد وتحديث ترسانتها من الأسلحة، والقيام بعملية التسلح هي "استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان ,وتامين حماية مستمرة للأراضي والسكان والثروات المادية والمكاسب المعنوية ,فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدولة الحديثة ,يحميه القانون الدولي ,ويمليه مبدآ المساواة بين الدول"[1] وهذا الأمر يتطلب من الدولة تبني سياسة إنفاق إستراتيجية من أجل اقتناء أفضل الأسلحة التي تمكن لها حماية حدودها الوطنية كما يضمن لها كذالك الدفاع ضد أي اعتداء خارجي، ويقصد "بسياسة الإنفاق على التسليح" :الاتجاه العام الذي ترسمه أي دولة في العالم، والذي عن طريقه يتم وضع الخطط والتدابير اللازمة والرامية إلى تزويد قواتها المسلحة زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات وذخائرها وقطع غيارها، وفق التصور المسبق لخدمة الحرب التي ستقودها في المستقبل، كذالك تأمين الحاجيات التسليحية لتلك القوات زمن الحرب، بكمية ونوعية تتناسبان مع التسليح المعادي وتطوره، وتكملان النقص الناجم عن الخسائر والاستهلاك.

وتتشكل نفقات التسليح من النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية أو الهيئات الوصية و المسؤولة عن هذا القطاع، كذالك النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية (Defense programs)، يضاف إليها أيضا نفقات البرامج الأخرى المبررة على أرضية الأمن الوطني، دون الإغفال عن المدفوعات المنجرة عن النشاطات الدفاعية السابقة سواء كانت خارج الحدود الوطنية أو داخلها والميزانية المخصصة للبرامج العسكرية من تكوين وتدريب وتجهيز وحتى دورات تدريبية مشتركة مع دول أجنبية أخرى والتي يطلق عليها بالمناورات العسكرية.

ويشارك في رسم سياسات الإنفاق على التسليح عدد من الهيئات العليا من الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين التكنولوجيا والسياسيين وخبراء عسكريين، إذ تتطلب هذه السياسة التركيز على ثلاثة نقاط أساسية، هذه العناصر الثلاثة تتمثل في "الخطة، الهدف الإمكانيات" فعملية التسليح أو إعادة التسليح هي عملية بالغة الدقة والتعقيد وتحتاج لاستنفار جميع الإمكانيات المتاحة من مالية وبشرية وتكنولوجية وحتى عبر الوساطة الدبلوماسية والشخصية في بعض الحالات، اجذين بعين الاعتبار الحاجيات الآنية والمستقبلية للقوات المسلحة وبين الإمكانيات المتاحة والمتوقعة.[2]

و بالنسبة للجزائر ورغم الحصار الذي كان مفروض على شراء صفقات السلاح بسبب ازمة الشرعية في النظام السياسي الجزائر[3] وبعد أن كانت دول ترفض بيع السلاح للجزائر من اجل مكافحة الإرهاب، دخلت اليوم الدول نفسها ماراتون السباق للفوز بصفقات السلاح مع الجزائر، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا.[4]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط 4، ج1 (د. م: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999)، ص 728

[2] مبروك كاهي، **الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني** .(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014). (ص ص) 1-3.

[3] مبروك كاهي، مرجع سابق.

[4] زكي رزقي ، **تركية أمريكية للجزائر على خلفية منع الفدية**. على الرابط: http://www.djazairess.com/e 22:50 2015/04/11

فقد بلغت ميزانية وزارة الدفاع الوطني في الجزائر :

- سنة **2010** 421.726.569.000 [1]
- سنة **2011** 631.076.546.000 دج[2]
- سنة **2012** 723.123.173.000 دج[3]
- سنة **2103** 825.860.800.000 دج[4]
- لسنة **2014** 955.926.000.000 دج[5]
- سنة **2015** 1.047.926.000.000 دج[6]

أما بالنسبة لميزانية التسلح في الجزائر فقد بلغت سنة (2011) نحو 8.7 مليار دولار، و يشير تقرير معهد البحث في السلام السويدي أن الجزائر تدخل في قائمة العشرين دولة الأولى في استيراد الأسلحة في العالم، أين تحتل الجزائر المرتبة السادسة بإنفاق وصل إلى 9 مليار دولار سنة 2013 ، حيث تضاعف حجم الإنفاق العسكري*[7]بنسبة تفوق 277 مليار دولار، إضافة إلى زيادة الإنفاق العسكري يؤكد الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح أن الجيش دخل في سباق جديد من التحديث والتطور منذ أن اضطلع بمهمة الحفاظ على بقاء الدولة في بداية العشرية السوداء. وهو بذلك يعتبر مؤسسة هامة في عملية بناء الديمقراطي، وهذا ما يدفعنا إلى التأمل في بنية الجيش الجزائري الذي يتكون مما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم** 09-09 **المؤرخ في** 13 **محرم** 1431 هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2009م يتضمن قانون المالية لسنة 2010. **العدد** 78**ص** 28 . **على الرابط**: http://www.andi.dz 17:30 2015/05/12

[2] لا يوجد كاتب، الجزائر توزيع ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب القطاعات. على الرابط: http://www.ennaharonline.com. 20:12 2015/04/24

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم** 11-16 **المؤرخ في** 3 **صفر عام** 1433 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2011م يتضمن قانون المالية لسنة 2012. **العدد** 72 **ص** 32 .**على الرابط**: http://www.andi.dz 17:36 2015/05/12 **ص** 32

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم** 12-12 **المؤرخ في** 12 **صفر عام** 1434 هـ الموافق لـ31 ديسمبر **سنة** 2012م يتضمن قانون المالية لسنة 2013. **العدد** 72 **ص** 26 **على الرابط**: http://www.andi.d 17:45 2015/05/12 **ص** 26

[5]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم** 13-08 **المؤرخ في**27 **صفر عام** 1435 **الموافق لـ**30 ديسمبر من سنة 2013م يتضمن قانون المالية لسنة 2014**العدد** 68 **ص** 46 . **على الرابط**: http://www.djazairess.com 18:30 2015/04/24

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية-**قانون رقم** 14-10 **المؤرخ في الأربعاء** 9 ربيع الأول عام 1436 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 2014م يتضمن قانون المالية لسنة 2015 **العدد** 78. ص 47 . **على الرابط**: http://www.andi.d 17:4. 2015/05/12

*[7] مانخصصه الدول من ناتجها القومي الاجمالي لمجال الدفاع و الأمن سواء لإستراد الأسلحة من الخارج أو تصنيعها محليا والتطوير والبحث العلمي من اجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية وما تتكبده من تكلفة مالية على نشاطها العسكري. **للمزيد من الإطلاع راجع:** عبد الجليل زيد المرهون ,**امن الخليج وقضية التسلح النووي** ,(البحرين :مركز **البحرين للدرسات والبحوث** ,**2007**.) ص**154**.

1- القوات البرية: وتكون من 147000 رجل إضافة إلى 80000 في إطار الخدمة الوطنية ، ومنذ بداية تأسيس الخدمة يوجد أكثر من 150000 رجل تحت سن الخمسين.

2- القوات الجوية : تتكون من 14000 رجل و15 قاعدة جوية.

3- القوات البحرية: يوجد تعدادها بحوالي 6000 رجل.

4- يوجد في الجزائر 06 نواحي عسكرية هي على النحو التالي:

- الناحية العسكرية الأولى: بالبليدة
- الناحية العسكرية الثانية بوهران.
- الناحية العسكرية الثالثة ببشار.
- الناحية العسكرية الرابعة بورقلة.
- الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة.
- الناحية العسكرية السادسة بتمنراست.

بعد الجهودات التي قامت بها وزارة الدفاع في إعادة البنية الهرمية للقوات المسلحة الجزائرية في فترة العشرية السوداء جاء الرئيس بوتفليقة بإستراتيجية جديدة تقوم على المسار الاحترافي للجيش الوطني الشعبي. حيث أعلن عن إعادة هيكلة الخدمة الوطنية، وذلك عن طريق تسوية وضعية الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 30 سنة. في جوان 2012 أعلنت الحكومة زيادة 40 بالمائة من نفقات الموارد البشرية للجيش الوطني الشعبي وأكد وزير العلاقات مع البرلمان عن إعادة النظر في معاشات المتقاعدين من صفوف الجيش الشعبي الوطني. في جويلية من عام 2012 وفي سياق ازدياد التهديدات الإرهابية وكذا خطورة انتقال الأسلحة الليبية في أوساط غير مراقبة، إضافة إلى الهجوم على مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني جوان 2012 جاءت ضرورة مراجعة تقسيم النواحي العسكرية طبعا من اجل استعداد اكبر واستجابة أسرع للتهديدات الإرهابية، حيث تم إنشاء ناحية عسكرية جديدة ملحقة بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة، تتركز أساسا في المنطقة الحدودية بليبيا، وكذا تم إلحاق ناحية عسكرية جديدة بالسادسة في تمنراست غداة الهجوم على مقر للدرك الوطني بتمنراست مارس 2012. حيث تأتي مهمتها الرئيسية في مراقبة الحدود بفضل النظام المراقبة الالكتروني.[1]

و تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم انفاقا على التسليح وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وانما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري.

وبحسب معهد استكهولم لأبحاث السلام يمكن رصد القوة الدفاعية للدولة الجزائرية في المؤشرات التالية:

ويوضح الجدول التالي التركيبة البشرية للدولة الجزائرية ومجموع القوة العسكرية التي تتشكل منها

مجموع السكان	مجموع القوى العاملة	القوى المؤهلة للعمل	الذين يصلون الى سن الخدمة العسكرية سنويا	الجنود النظاميون	الجنود الاحتياط

[1] عبد الكريم باسماعيل، مرجع سابق.

400 000.00	512 000.00	672 993.00	17 249 119.00	20 387 681.00	238 087 81.00

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام 2014

أما الحدود الجغرافية والتضاريس لهذا البلد فهي كالآتي:

- المساحة الإجمالية للبلاد: 2 381 741.00 كلم^2
- مساحة الساحل البحري: 998.00 كلم
- طول الحدود البريـــة: 6 343.00 كلم

وبحسب تقرير المعهد المتخصص في الدراسات الدفاعية يمكن رصد منظومة الدفاع الأرضي للدولة الجزائرية في مايلي:

أما بخصوص منظومة الدفاع الجوي و البحري التي يتشكل منها الجيش الجزائري وفق الإحصائيات الصادرة عن المعهد طبعا لسنة 2014 فهي تتمثل كالآتي:

منظومة الدفاع الجوي 404 طائرة		منظومة الدفاع البحري 35 قطعة	
طائرات تدريب	74.00	حاملات طائرات	00.00
طائرات هجومية	22.00	الفرقاطة	03.00
طائرات شحن ونقل	203.00	المدمرة	00.00
طائرات قاذفة	46.00	طرادات	12.00

طائرة عمودية	188.00	الغواصات	06.00
طائرة عمودية قتالية	36.00		

المصدر: http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

و تشير الدراسة أن الجزائر من أكثر الدول إنفاقا على التسليح في العالم، إلا أن هذا الإنفاق له ما يبرره نظرا للمتغيرات التي سبق ذكرها، إلا أن الشيء الملاحظ أن الدستور الجزائري يحظر على أفراد ومنتسبي الجيش الوطني الشعبي القيام بأية أعمال قتالية خارج حدوده الوطنية، مما يطرح أكثر من جدول حول إستراتيجية الإنفاق على التسليح الأمر الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى افريقيا.[1]

كما قدم المعهد الدولي المتخصص في أبحاث الصراع والتسلح والسلام، ومقره ''ستوكهولم دراسة على مشتريات السلاح الجزائري ما بين 2010 إلى 2014، حيث اقتنت وزارة الدفاع الوطني من إيطاليا حاملة ضخمة لطائرات الهليكوبتر، و48 نظاما معلوماتيا متطورا للدفاع الجوي من روسيا، و50 قذيفة ذاتية الدفع قادمة من جمهورية الصين.

وأجرى المعهد السويدي، في دراسته، مقارنة بين الجزائر والمغرب، فذكر أن البلد الأول طلباته الهامة من السلاح تبقى جارية، خلافا للرباط، ويتعلق الأمر بطلبيات 2014، وهي السنة التي طلبت فيها الجزائر شراء غواصتين و42 طائرة هليكوبتر مقاتلة من روسيا، بهدف استخدامها في مكافحة الجماعات الإرهابية، حسب الدراسة، فضلا عن 926 مدرعة ناقلة للجنود قادمة من ألمانيا، و3 فرقاطات حربية مقتناة من الصين. كما أصدر ''معهد السلام البلجيكي''، تقريرا كشف فيه عن تجاوز فاتورة الجزائر من السلاح القادمة من دول الاتحاد الأوروبي، ما بين سنوات 2009 و2012، ما يزيد عن 2,8 مليار أورو، ما جعلها تتبوأ المرتبة الرابعة بين الدول العربية، مسبوقة بالسعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وبين التقرير أن الجزائر تفوقت على المغرب في مجال التسليح، بفارق 500 مليون أورو.[2]

وكانت الجزائر طلبت سنة (2012) من مجموعة الإنشاءات البحرية الألمانية (TKMS) بناء فرقاطتين لتعزيز قواتها البحرية زنة كل واحدة منهما 3400 طنا. واستعد الجزائريون لتجهيز الفرقاطتين بصواريخ مضادة للمدمرات من طراز Saab Bofors) Dynamics) السويدية وست مروحيات إيطالية من مجموعة (TKMS). وقدرت القيمة الإجمالية للفقة ب3.2 بليون دولار. وأكدت الصحيفة أن الإدارة الأميركية رفعت الحظر على تصدير الأسلحة المتطورة إلى الجزائر ومن ضمنها أجهزة المراقبة والصواريخ الموجهة جو أرض والمقاتلات والطائرات بلا طيار.

وأوضحت المصادر أن وزارة الدفاع تدرس شراء ما بين 70 و80 مقاتلة جديدة لتعويض الطائرات الروسية القديمة التي أحيلت على المعاش مؤخرا. ووضعت الوزارة خطة للسنوات الخمس المقبلة ترمي لتجديد الأسطول الجوي بالكامل، لمواكبة تطور أسلحة الجو في العالم. وعلى رغم أن الجزائر تعتمد بنسبة 80 بالمائة على الأسلحة الروسية، أجرت في الأشهر الماضية اتصالات مع كل من فرنسا والولايات المتحدة للحصول على مقاتلات وطائرات بدون طيار غربية، ما سيشكل بداية لإنهاء الاحتكار الروسي لسوق السلاح الجزائرية.

[1] مبروك كاهي، مرجع سابق.

[2] خالد بودية، **الجزائر الأولى إفريقيا في استيراد السلاح** . على الرابط: http://www.elkhabar.com 19:53 2015/04/10

وقد أجرى عسكريون جزائريون اتصالات مع نظرائهم الأميركيين، وممثلين عن شركة "أتوميكس" التي تصنع التجهيزات الدفاعية لاستكشاف إمكانات شراء طائرات بدون طيار لتعزيز قدرات القوات الجوية الجزائرية، وخاصة بعد انتشار الجماعات المسلحة في الصحراء في أعقاب الحملة الفرنسية على شمال مالي.

وكانت الجزائر حصلت في السنوات الأخيرة على طائرات استطلاع روسية معدلة مأهولة وطائرات بدون طيار من عدة مصادر غربية، إلا أن اتساع الصراع مع فروع تنظيم "القاعدة" في منطقة الساحل والصحراء المتاخمة للصحراء الجزائرية يحتاج للمزيد من طائرات المراقبة والتغطية الجوية، وهو ما يتطلب اقتناء المزيد من طائرات الاستطلاع. ويعتقد خبراء عسكريون أن تجديد طائرات الأسطول الجوي الجزائري التي يعود تاريخ صنع بعضها إلى أكثر من ثلاثين سنة، بات ضرورة على رغم تعاقد وزارة الدفاع مع روسيا لإمداد القوات الجوية بالعشرات من طائرات القتال. وقدروا حاجة جيش الطيران الجزائري بما لا يقل عن 80 طائرة جديدة إضافية في السنوات الخمس المقبلة لتطوير سلاح الجو[1].

كما عرضت الشركة الروسية المتخصّصة في تسويقالسلاح على الجزائر اقتناء منظومات سلاح حديثة في إطار عقود جديدة للتسليح، وقال مصدر موثوق أن منظومات الأسلحة التي عرضتها روسيا على الجزائر تتضمّن صواريخ بحرية وطائرات تجسّس مأهولة حديثة وطائرات سوخوي 30 وصواريخ بانستير وأس 300 المضادة للطائرات.

ونقلت شركة تصدير السلاح الروسية الشهيرة روس أبورون إكسبورت ملفا تقنيا لعروض الأسلحة المسموح ببيعها للدول التي تعتبرها روسيا الاتحادية دولا صديقة، وتضمّنت قائمة الأسلحة التي يسمح ببيعها للجزائر صواريخ (أس 300) المرعبة وصواريخ (بانستير) وطائرات استطلاع مأهولة، وأحدث النسخ من الصاروخ الروسي (كورفيت) المضاد للدبّابات في سلسلة من الإغراءات من أجل انتزاع صفقة سلاح جديدة مع الجزائر، وترغب روسيا في تحويل الجزائر لأهم زبون لأسلحتها بعد الهند، بعد أن شغلت الهندالمركز الأول ضمن زبائن السلاح الروسي تلتها الجزائر بقيمة مشتريات بلغت 4.7 مليار دولار، ثم الصين في الفترة الممتدة بين عامي 2008/2011، ويربط الكثير من المراقبين تراجع ترتيب الجزائر بقرب انتهاء الاتفاقيات الكبرى لتوريد الأسلحة المبرمة بين روسيا والجزائر.

ورغم الإغراءات الروسية الكبيرة المقدّمة للجيش الجزائري من أجل انتزاع المزيد من صفقات السلاح فإن مصادر متطابقة تؤكّد بأن الجزائر ترغب في تنويع مصادر السلاح من عدة جهات لأسباب عدة. كانت روسيا قد عرضت على الجزائر، مؤخرا، منحها الأولوية في تصدير منظمات الدفاع الجوي الأكثر تطورا من نوع (بانستير سي 1) القادرة على التصدي للصواريخ وهي نسخة مشابهة لمنظومة الدفاع الجوي ضد الصواريخ الأمريكية، بالإضافة إلى نقل تكنولوجيا تصنيع القذائف الصاروخية الذكية للجزائر، والمشاركة التقنية في المشروع الجزائري لتطوير العربات القتالية، لكن كل هذه المغريات لم تدفع الجزائر إلى رفع وارداتها من الأسلحة الروسية، حيث لم تتعد في عام 2012، 2.8 مليار دولار، وهذا تكون الجزائر قد تراجعت ضمن قائمة أهم زبائن السلاح الروسي، وهذا رغم الحاجة المتزايدة للجيش الجزائري ولأجهزة الأمن للأسلحة ومنظمات الدفاع والمراقبة والتجسس.

[1] نبيلة مويسي، **الجزائر تنوع من مقتنيات السلاح: عتاد فرنسي و ألماني و أمريكي لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة**. على الرابط: http://www.djazairess.com 2015/04/09 22:26

وقدّر المعهد الدولي لأبحاث السلام والأمن في بروكسل في شهر فيفري 2012 حاجات الجيش الجزائري في السنوات الخمسة القادمة بما لا يقل عن 10 ملايير دولار من أنظمة الأسلحة المختلفة، وجاءت هذه التقديرات حسب دراسة للمعهد على أساس الحاجات الأمنية المتزايدة للجزائر مع اشتعال الحرب في شمال مالي والتوتر على الحدود الجزائرية الليبية ، وهو ما فتح شهية كبار مصدّري السلاح في أوروبا وروسيا وأمريكا وربطت مصادرنا بين هذه لدراسة القرار الأمريكي الذي اتخذ لرفع الحظر عن مبيعات بعض أنواع الأسلحة الأمريكية المتطورة لـ66 دولة وزيادة الامتيازات التي تمنحها صناعة الأسلحة الأمريكية للجانب الجزائري في مجالات اقتناء بعض الأسلحة التي كان تصديرها خاضعا للرقابة المشددة بسبب تحفظات إسرائيلية.

وكانت الجزائر قد خفضت وارداتها من الأسلحة الروسية رغم الاحتياجات المتزايدة للجيش، وتراجع ترتيب الجزائر في قائمة أهم مستوردي السلاح الروسي إلى المرتبة السابعة بعد كل من الهند، فنزويلا، فيتنام، الصين، سوريا وكوريا الشمالية.[1]

وقد رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار للعام 2014، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات؛ حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز السنة الحالية 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و6 مليارات لأجهزة الداخلية

الجدول: تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

كما دخلت

وزارة **المصدر3 ,El Wantan: lundi 30/12/2013** : الدفاع

الجزائرية –بناء على تقارير إعلامية ليومية الخبر– مجال القطاعات الاقتصادية والصناعية؛ فقد شرعت وزارة الدفاع الوطني في تكثيف محفظة استثماراتها الصناعية لتشمل قطاعات إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛ حيث شملت العمليات التي باشرتها وزارة الدفاع من خلال مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية، قطاعات الصناعات الميكانيكية وصناعة السيارات لكل الأرضيات والعربات وآليات النقل، وكذا قطاع الملابس والأحذية ووسائل التخييم، ووحدة تصنيع تجهيزات عتاد الصحة والتجهيزات شبه الصحية، وهي الشعب الصناعية التي تشغل حاليًا أزيد من 10 آلاف عامل بشكل مباشر من القطاع المدني.

ويرى الملاحظون الأمنيون أن هذا النشاط يبيّن درجة تمدد القطاع الأمني والعسكري إلى نشاطات أخرى بغرض ضمان زيادة وتعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في القطاعات الأخرى[2].

كما صنفت دراسة بريطانية الجزائر في المرتبة الـ20 عالميا والأولى أفريقيا من حيث الميزانيات الموجهة للدفاع. وقالت مجموعة

[1] مراد محامد، **روسيا ترغب في بيع طائرات وصواريخ حديثة للجزائر**. على الرابط: http://elmihwar.com/ar/index.php 22:33 2015/04/09

[2] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا. على الرابط: http://studies.aljazeera.net 16:19 2015/04/11

«إي إتش إس جينس» المتخصصة في قضايا الدفاع وتتخذ من لندن مقرا لها إن ميزانية الجزائر في مجال الدفاع ارتفعت إلى 10.8 مليار دولار في عام 2013 بنسبة 14.2 في المائة، أي ما يعادل خمسة في المائة من مجمل الناتج المحلي[1]

خلاصة:

وعليه و من خلال ما سبق نستنتج أن ميزانية التسلح في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا وبشكل كبير خلال خمسة سنوات، لتصل من حوالي 5,6 مليار دولار سنة 2010 إلى 20 مليار دولار سنة 2014، وهو الأمر الذي جعل الجزائر تحتل المرتبة السادسة عالميا و الأولى في منطقة شمال إفريقيا، كأكثر الدول إنفاقا على التسلح في العالم .

كما يمكننا ملاحظة أن أنواع السلاح التي تستوردها الجزائر، والتي تتنوع بين طائرات على اختلاف أنواعها (طائرات استطلاع، طائرات بدون طيار، طائرات النقل، طائرات تدريل ... وغيرها)، بالإضافة إلى دبابات، عربات القتال المدرعة، مدفعيات ذاتية الدفع، مدفعيات السحب، أنظمة إطلاق متعددة الصواريخ، حاملات طائرات، غواصات، أنظمة معلوماتية متطورة للدفاع الجوي.... وغيرها من الأسلحة، إلا أنه وعلى إختلاف أنواع الأسلحة في الجزائر إلى أنها لا تحتوي على أي سلاح غير تقليدية (أسلحة الدمار الشامل).

أما بالنسبة للدول التي تستورد منها الجزائر الأسلحة نجد روسيا في الصدارة كونها الدولة الوحيدة التي كانت تبيع الأسلحة للجزائر، بعد الحصار الذي فرضته الدول بسبب أزمة الشرعية في النظام السياسي الجزائر، ورفضت كل الدول بيع السلاح للجزائر من اجل مكافحة الإرهاب, وهذا هي تحتل المرتبة الثانية كأكبر دولة مستورد للأسلحة الروسية بعد الهند، ولكن و بعد البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر أصبح هناك تنافس للفوز بصفقات سلاح مع الجزائر خاصة مع الإرتفاع الكبير الذي تشهده ميزانية الدفاع الجزائرية، ومن بين هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا، ومن المتوقع في بعض الدراسات أن تُنوع الجزائر في مصادر تسلحها في السنوات القادمة.

[1] عبد اللطيف جابر، الميزانيات العسكرية في أوروبا تتراجع .. وتتصاعد في آسيا. على الرابط: http://archive.aawsat.com 2015/04/11 16:30

الفصل الثالث:

انعكاس الأوضاع الراهنة على إستراتيجية الجزائر الأمنية

- ✓ **المبحث الأول:** المجال السياسي

- ✓ **المبحث الثاني:** المجال العسكري

الفصل الثالث: انعكاس الأوضاع الراهنة على إستراتيجية الجزائر الأمنية

المبحث الأول: المجال سياسي

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، و أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية، هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة منطقة الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدى القريب والبعيد.

من جهة أخرى حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الافريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية على سبيل المثال، بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابية.[1]

وتعتمد الجزائرية في سياستها الخارجية على الطرق والوسائل السلمية وترتكز على آليات الوساطة لحل النزاعات الدولية فمنذ استقلال الجزائرو هي تبادرت بالمساهمة في بناء الأمن الدولي من خلال حالات الوساطة العديدة التي قامت بها كالوساطة (الإيرانية – العراقية عام 1975)، والمساهمة في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1980، وفي تسوية النزاع بين إثيوبيا وإرتيريا عام 2000، ولكن الدبلوماسية الجزائرية تنشط حاليا بقوة كبيرة لحلحلة الأزمتين المالية والليبية،، اللتين تعتبران سبباً رئيسياً في تنامي التهديدات الأمنية بالمنطقة والساحل الإفريقي، فالفوضى التي تحدثها هذه الأزمات تسمح بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية،خاصة لما توفره من إمكانيات الحصول على الأسلحة من قبل التنظيمات الدموية، وهو ما يشكل تهديداً للأمن الوطني الجزائري، لذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية بكثافة وحركية دائمة لضمان الاستقرار في محيطها الإقليمي[2]

وهو ما جعل الجزائر في الفترة الأخيرة تكثف من لقاءاتها الأمنية المتعددة الأطراف، والتي تجاوزت الـ 60 لقاءً في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى "محجّ سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف"، كما تمت عدة لقاءات بين مسؤولين من الجزائر و ليبيا تم فيه التنسيق من أجل تبادل المعلومات بين وزارتي الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود، وانتشار شبكات تهريب السلاح وسيطرة ميليشيات غير نظامية بشكل يزيد من الهواجس الأمنية الجزائرية[3]

---

[1] بن عائشة محمد الأمين، أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية . على الرابط: http://www.djazairnews.info .2015/05/03 14:20

[2] آمال مرابطي، **القمة العربية تنعقد في ظرف متقلب وتفعيل العمل المشترك ضرورة ملحة**. على الاربط: http://www.djazairess.com. 2015/05/01 00:12

[3] بوحنية قوي، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**. على الرابط: http://studies.aljazeera.net. 2015/02/15 18:30

حيث تسعى الجزائر من خلال المشاركة في العديد من المبادرات الأمنية والعسكرية مع جيرانها والدول الأخرى، إلى إنشاء تحالفات قوية لتتحقق في خطط مشتركة تأهب ضد الجماعات المسلحة و -الميليشيات العاملة في ليبيا وتونس ومالي و حتى الشرق الأوسط[1]

و في تمسك الجزائر بالحلول السلمية يرى الدكتور محمد عظيمي أن هذا الموقف، موقف جميل لأننا لا نتورط في قضايا الخارج، وحسبه الوضع في مالي خلق لتوريط الجيش الجزائري،كما أشار إلى أنه هناك أطراف دولية تريد إبقاء الجزائر في حالة استنزاف، وهناك ما يعرف ب "خريطة الدم" أو "سايكس بيكو 2" وضعها جنرال أمريكي كان مسؤولا في القوات البرية أمريكية، يوضح فيها كيفية إعادة تقسيم المنطقة العربية، بحيث لا تبقى أي دولة عربية كبيرة، وبعد تدمير العراق وسوريا، تبقى الجزائر هي أكبر بلد عربي وإفريقي مستهدفة.[2]

من جهته يرى الدكتور بوحنية قوي أن الجزائر ليس أمامها إلا أن تُفعل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للدول وتماشيا مع ذلك إيلاء أهمية لتفعيل آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود، وهو ما أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائري في الآونة الأخيرة، ويجب أن يترافق ذلك مع سعي سياسي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية والإفريقية كالاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي والاتحاد المغاربي دون إغفال الجانب الإجرائي المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان وتطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية.

كما يرى آخرون أن لا يوجد أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الإتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية، كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكّل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل. وفعلا عقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن وضعت ‘‘ثورات الربيع’’ أوزارها في كل من تونس وليبيا ومصر.

لكن هذه المبادرات التي ألّحت الجزائر حولها قد ذهبت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب، مما يفسر عودة الجزائر إلى سياسة العلاقات الثنائية المباشرة مع ليبيا وتونس وخلق مبادرة ثلاثية ولدت في "غدامس" الليبية ، إلا أن تطور الأحداث أثبت أن

---

[1] Laurence Aïda Ammour, La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. http://www.econostrum.info. 2015/05/01 14:00

[2] عاطف قدادرة و ح سليمان ، مرجع سابق.

ملف الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلاح لم تتوقف وأنه أيضا ليس في مقدور الحكومات الجديدة المنبثقة عن التغييرات العربية مواجهة الجماعات الإرهابية.[1]

كما أن سياسة الجزائر في مجال الأمن بمستوياته السبعة (المجتمعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي) بمنطقة الساحل، يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية – الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة.[2]

أما بالنسبة العقيدة (عدم التدخل)، فقد باتت محل نقاش في الآونة الأخيرة، وبرزت قراءة إلى الواجهة دفع بها خبراء في الاستراتيجيات تطالب بمراجعة هذه العقيدة، لا سيما وأن عمرها تجاوز نصف قرن، يضاف إلى ذلك التحولات الإقليمية والدولية، فضلا عن بروز الجزائر قوة إقليمية وعربية، بات يتعين عليها لعب أدوار تناسب حجمها وتحمي نفوذها في شمال إفريقيا وفي منطقة الساحل والصحراء، على الأقل.

وهناك من يعتبر أن وضع الجزائر حاليا في محيطها الإقليمي وليس في العالم، بات يشبه إلى حد بعيد، وضع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الماضي، عندما كانت محكومة بمبدأ رئيسها الأسبق جيمس مونرو (1758-1831)، الذي أرسى "مبدأ عزلة أمريكا" وانطوائها على مشاكلها الداخلية، غير أن هذا المبدأ سرعان ما تبين قصوره استراتيجيا، فتقرر مراجعته من قبل فرانكلين روزفلت (1945/1932)، بعد أن وجدت واشنطن نفسها فجأة سيدة العالم، أمام تراجع قوة ونفوذ الإمبراطوريات التقليدية، فرنسا وبريطانيا.

وبالمقابل، تبدو المقاربة القديمة (عدم التدخل الخارجي) وكأنها الأكثر إقناعا، إذ يرى المدافعون عنها أن إقحام الجيش الوطني الشعبي في نزاعات خارج الحدود، لا يجلب إلا المزيد من المتاعب في وقت تبدو البلاد في غنى عنها. كما أن نتائج أي مغامرة عسكرية قد لا تكون محمودة العواقب، مثلما يمكن أن تقطف ثمارها قوى أخرى، تبحث عن إرباك المنطقة أو الإقليم المستهدف، ولعل في الأزمة الليبية، أبرز مثال، فتدخل الحلف الأطلسي عفّن الوضع في هذه الدولة وترك الدول المجاورة تعاني من النتائج الكارثية لهذا التدخل.

ويرى المدافعون عن هذه المقاربة أن الخيارات البديلة والأقل تكلفة من التدخل الخارجي، متوفرة بقوة، مثل آلية الوساطة التي تنتهجها الجزائر حاليا، في الأزمة الليبية والأزمة المالية، فهي آلية غير مكلفة كونها تستهدف إنفاذ الخيار السلمي، من جهة، فضلا عن كونها تحافظ على حضور البلاد في المنطقة كقوة قادرة على إنجاح مبادراتها ودعم نتائجها على الأرض[3].

---

[1] عاطف قدادرة و ح سليمان، **الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار**. على الرابط: http://www.djazairess.com. 2015/05/03 14:46

[2] بن عائشة محمد الأمين، مرجع سابق.

[3] محمد مسلم و إلهام بو ثلجي و أخرون، **عقيدة الجزائر الدبلوماسية الرافضة للتدخل خارج حدودها : خمسون سنة من الانكفاء على الذات.. هل من مراجعة؟**. على الرابط: http://www.echoroukonline.com . 2015/05/04 09:04

من خلال هذه العملية يمكننا ان نقر بأن الأمن الإقليمي أصبح أكثر تهديدا نتاج ما أفرزته حالة الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة، وهو الوضع الذي دفع بالجزائر إلى اعتماد مدخل الأمن التعاوني كحل من الحلول لمعالجة التهديدات "اللاتماثلية"، خاصة إذا ما سلمنا بحالة الضعف الذي ينتقل الى حالة الفشل الدولاتي والذي يطبع بعض دول المنطقة بحيث جعلت منها حكومات عاجزة عن بسط هيبة الدولة ونفوذها على كامل ترابها.[1]

خلاصة:

وعليه ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأوضاع الغير مستقرة التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا بسبب تزايد انتشار السلاح و الجريمة المنظمة و الانفلات الأمني جراء ما خلفه الربيع العربي، شكل تهديدا على الأمن الوطني الجزائري بسبب امتلاك هذه الأخيرة موقع مركزي يتوسط جميع هذه التوترات، وهو ما يضع الجزائر أمام مواجهة و ضغط من اجل حماية أمنها و التصدي لهذه التهديدات، كما دفع بالجزائر اليوم إلى الزيادة في تفعيل دورها الدبلوماسي، خاصة مع تمسك الجزائر بعقيدة "عدم التدخل في دول الجوار" وكدا الحرص على إبعاد الخيار العسكري و التدخل الأجنبي في المنطقة، بل وتراهن على الحل السلمي، من خلال تفعيل نشاطها الدبلوماسي من أجل التنسيق وتكثيف الجهود مع دول الساحل ودول الجوار لتطويق الانفلات الأمني وسهولة التحكم فيه.

وهناك اتجاه يؤيد الجزائر في الاعتماد على الحلول السلمية بل هناك من يدعو إلى تفعيل دبلوماسيتها كحل وحيد في ظل تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل حتى لا تتورط الجزائر في قضايا الخارج وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية و الوساطة وإنشاء تحالفات... وغيرها. كما تتفادى إقحام الجيش الوطني الشعبي في نزاعات خارج الحدود.

في حين يرى اتجاه أخر أن عقيدة "عدم التدخل" إستراتيجية قديمة على الجزائر مراجعتها، خاصة مع ارتفاع مستوى التهديدات المحيطة بها، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر إقليميا وعربيا ، والذي يحتم عليها الاعتماد على سياسات تتلاءم وهذه المكانة. فمن غير المنطقي أن تبقى الجزائر معتمدة على سياسة مضى عليها نصف قرن،كما أن الاعتماد على السياسات الدبلوماسية كإنشاء تحالفات في ظل وجود توترات مع بعض دول الجوار يشكل عائق أمام تفعيل هذه السياسات .

ويمكننا القول أن الضغوط التي تتعرض لها الجزائر جراء وجود تهديدات على إختلاف مستوياتها, أجبر الجزائر على إتخاد إجراءات سياسية عاجلة، إنعكست على عملها الدبلوماسي مع دول الجوار.

[1] عمر السعداوي، **عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي :قراءة في عملية تيقنتورين**. على الرابط: http://saadaouiomar.blogspot.com . 2015/05/02 17:42

المبحث الثاني: المجال العسكري

إن الإنفاق العسكري هو بمنزلة قرار سياسي، استراتيجي، اقتصادي. وبديهي أن تخضع عملية اتخاذ القرار في هذا الخصوص لتأثير عوامل مختلفة، تتفاعل في ما بينها، ومن بين هذه العوامل العامل استراتيجي، والذي يتمثَّل في خطر نشوب حرب، حيث أن الإنفاق العسكري يكون عاليًا في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب. و كذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، التي تطلق سباقات تسلُّح بين دول المنطقة.[1]

كما أن الأمن أصبح مرتبطا بشكل كبير بالعوامل الخارجية لحدود الدولة، ومن الصعب فهم أمن دولة معينة أو تحقيقه من دون معرفة أو تحقيق أمن الدول المجاورة نتيجة مختلف التهديدات "اللاّتماثلية"، المعقدة، المتشابكة والعابرة للحدود والتي لا ترتبط بدولة معينة وإنما تشكل تهديدا للدول الأخرى بشكل عام.[2]

و أكدت مجلة الجيش في عددها الأخير لشهر أغسطس (2014)، أن الجزائر توجد أمام "تحديات ورهانات عسكرية وأمنية كبيرة تتطلب التجند والاستعداد لصد أي تسلل محتمل عبر الحدود و مواجهة مختلف التهديدات لاسيما الإرهابية منها والمخاطر التي تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات ."[3]وهو الأمر الذي شدد عليه- قائد الناحية العسكرية الخامسة اللواء "علي بن بن علي"، بقوله أن الجيش الوطني الشعبي ''يدرك التحديات الجديدة التي أضحى يواجهها و هو يضطلع حاليا بتأمين حدود الجزائر على أكمل وجه''

و يؤيده قائد المدرسة التطبيقية لسلاح المدرعات بباتنة العميد محمد عمر بقوله أن "الرهانات والتحديات التي تعرفها منطقتنا يستوجب منا أكثر من أي وقت مضى مسايرة ومواكبة مختلف الأحداث والتكيف معها من خلال تحديث قواتنا المسلحة منتهجين في ذلك كافة الطرق والمناهج والسبل التكوينية الحديثة للذود عن حرمة وطننا وأمتنا .''[4]

فالجزائر اليوم محاصرة بحزام ناري من كل الاتجاهات.[5] وهو الامر الذي يحتم عليها أن تقوم بإعادة بناء منطق الدفاع و"أمننت" (Securitization) حدودها بما يتوافق والتهديدات الجديدة.[6]

---

[1] مجلة الدفاع الوطني، **جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الإقتصادية**.على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb. 2015/05/04 12:22

[2] عبير شليغم، **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر (نموذج النزاع في مالي)**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).ص 2

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر أمام "تحديات ورهانات عسكرية وأمنية كبيرة" (مجلة الجيش)**.على الرابط: http://www.djazairess.com 2015/05/05 15:54

[4] ماء الدين.م، **قيادة الجيش تؤمّن الحدود وفق الرهانات الجديدة التي تعيشها المنطقة**. على الرابط: http://www.elbilad.net/article 2015/05/05 06:24

[5] محمد شراق وحميد يس, **السلطة تواجه تهديدات الخارج بوضع داخلي هش**. على الرابط: http://www.elkhabar.com 2015/05/04 16:43

[6] عبير شليغم، مرجع سابق.

حيث يعيش الجوار الإقليمي الجزائري حالة من الاشتعال، وصفها الدكتور قوي بوحنية بكرة الثلج المتدحرجة، خاصة مع تداخل الجانب الأمني بالجانب السياسي، و الذي تسبب في انفلات أمني في كل من مالي ثم تونس مؤخرا. وأمام هذا الوضع الذي يصعب التنبؤ بنتائجه، تجد الجزائر نفسها تدفع فاتورة الجوار وهي المعادلة التي لم يكن يتوقع أن تهبّ أعاصيرها من الجار الشرقي التونسي، إن التحدي الكبير الآن هو ذلك التزاوج بين نوعين من الجريمة والإرهاب، أولها الإرهاب الاقتصادي المتمثل في الجريمة المنظمة وتهريب كل أنواع السلع والوقود بشكل يستنزف الاقتصاد الجزائري، والإرهاب الثاني المتمثل في العنف المسلح، لذلك لجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش في تطويق وزيادة حراسة الحدود وهذه المهمة مركبة ومزدوجة تحتم احترافية أمنية أكبر أمام هذه الأوضاع المتوترة.

وبالنسبة لمهام للجيش الوطني فالأمور حسومة، حيث يحدد الدستور الجزائري مهام قوات الجيش في صيانة الحدود وضمان السيادة، وعليه نجد الجزائر اليوم تعيش معادلة أمنية صعبة، فمن جهة تواجه تحديات أمنية خطيرة على الحدود بدول الجوار التي تعرف فوضى أمنية وانتشار السلاح وبداية نشوء جيوب للنشاط الإرهابي في جنوب ليبيا أو في جبل الشعانبي بتونس أو حتى في النيجر وشمال مالي ومن جهة أخرى الجيش مطالب دستوريا بعدم التدخل خارج حدود البلاد، وهو ما يقيد قدرة الجزائر في المناورة، مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تنامي للخطر الإرهابي في دول الجوار.كما يشكل عائقا أمام الجزائر في وضع تصورات إقليمية في مواجهة المخاطر الأمنية، فالمنطق يفرض أن تشارك الجزائر صاحبة الخبرة الطويلة في التعامل مع الجماعات الراديكالية المتطرفة وفي رسم مسارات تعاون من أجهزة الأمن الدولي.

و هذه التحديات الأمنية الجديدة فرضت على الجزائر عبئا آخر، فأن تكون دولة محورية في المنطقة هو مشكلة قبل أن يكون امتيازا، وهو ما تجلى في الزيارات المكوكية لمسؤولي دول الجوار إلى الجزائر بحثا عن دعم لوجيستي ومعلوماتي لمواجهة الاعتداءات الإرهابية التي خلّفت قتلى في تونس واحتلال طيلة أشهر في مالي واضطرابات في ليبيا وصلت شظاياها إلى الجزائر، كما كان الحال في الاعتداء على المنشأة الغازية في تيقنتورين من قبل إرهاب متعدد الجنسيات.[1]

كما أن الوضع المتأزم في المنطقة يجعل الجيش الجزائري يركز نشاطه وجزءا كبيرا من قواته على الحدود من أجل تأمينها، خوفا من اختراقات أمنية على خلفية الاضطرابات الأمنية فيما يتعلق بالحدود مع مالي، وليبيا وتونس أيضًا.

حيث نجد الجزائر تتقاسم حدود برية مع مالي بطول 1376 كيلومترا و982 كيلومترا مع ليبيا و 956 كيلومترا مع النيجر، و 965 كيلومترا مع تونس، و 1601 كيلومتر مع المغرب، و 463 كيلومترا مع موريتانيا، و 42 كيلومترا مع الصحراء الغربية، فبعملية حسابية بسيطة نجد أن الجزائر مطالبة بحراسة 6385 كيلومترا من الحدود البرية، وهذا أمر صعب ومعقد ومرهق بالنسبة للجيش الجزائري.خاصة مع تزايد نسبة تهريب السلاح عبر الشريط الحدودي الكبير بين مالي والجزائر من غرب إفريقيا إلى شمال القارة السمراء، وبشكل يومي يعلن الجيش الجزائري عن إحباطه عمليات تهريب أسلحة وذخيرة على الشريط الحدودي مع مالي.

[1] عاطف قدادرة و ح سليمان، **الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار. على الرابط:** http://www.djazairess.com **2015/05/03 10:01**

أما بالنسبة للحدود البرية مع تونس،فتعمل الفترة القليلة الماضية، لجنة أمنية مشتركة بين الجزائر وتونس على إعداد مشروع اتفاق عسكري بين البلدين، لمواجهة التهديدات الإرهابية التي تزايدت مؤخرا، يتضمن تشكيل وحدات عسكرية مشتركة قادرة على إيقاف الإرهابيين الذين ينتقلون بين البلدين، كما حشد الجيش الجزائري خلال الفترات الأخيرة تعزيزات إضافية على الحدود الشرقية والغربية، كما أنه يستعمل نظام مراقبة إلكترونيا لحراسة الحدود، فضلا عن الطلعات الجوية التي تقوم بها طائرات الجيش الجزائري من أجل مراقبة الحدود، لكن ذلك غير كاف لتأمين هذه الحدود المترامية الأطراف، كما أن استمرار الوضع على ما هو عليه مكلف ومرهق بالنسبة للجيش الجزائري.

وكما جاء في المجلة الناطقة باسم الجيش الجزائري أن ''ضمان أمن الجزائر واستقرار المنطقة كلها وتجنب المخاطر والتهديدات، يعتمد على محورين أساسيين، أولهما أمني يعتمد على نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية لتأمين الحدود مع دول الجوار ومنع أي تسلل لعناصر إرهابية وتنقل السلاح، أما المحور الثاني فيتمثل في الدبلوماسية، باعتماد الوساطة التي انتهجتها الجزائر لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتحقيق المصالحة الوطنية في هذه الدول والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب بالتركيز على تبادل المعلومات[1].

وعليه ما تواجهه قوات الجيش الوطني الشعبي من تهديدات ، يعتبر ثاني أكبر تحدٍ لها منذ الاستقلال، بعد تحدي مواجهة الإرهاب خلال سنوات التسعينيات، فبين حدود ملتهبة على كل الجبهات، و بين تنامي نشاط بارونات المخدرات بجوار البلد رقم واحد في إنتاج الكيف المعالج في العالم، وبين انفلات أمني في كل من ليبيا وتونس والنيجر ومالي، تولد عنه سهولة التنقل غير الشرعي لترسانة أسلحة ضخمة من ليبيا، وظهور جماعات إرهابية نشطة بكل من تونس والنيجر، تجد ا للجزائر نفسها أمام تحديات أمنية خطيرة بمثل ما يقف اليوم أمام بواباتها البرية الثلاث الشرقية والجنوبية والغربية، حيث يؤكد الخبراء الأمنيون، أن التحكم الأمني في شريط حدودي مضطرب يفوق الـ6 آلاف كلم يعتبر نقطة قوة كبيرة لا يمكن أن يختلف عليها اثنان، كيف لا وقوات الجيش الوطني الشعبي ومعها باقي الأسلاك الأمنية تواجه تسونامي الكيف المعالج بحكم جوار المنتج رقم واحد له في العالم، شبكات دولية تعمل على نقل كميات ضخمة من المخدرات من المغرب نحو أوروبا، وجدت أمامها مهمة صعبة تكاد تكون مستحيلة لحنكة الجيش الوطني الشعبي ،التي أحبطت أكبر عملياتها والأمر لا يتعلق بكيلورغرامات بل بأطنان من المخدرات.

كما ساهم ، تنامى نشاط شبكات تهريب المخدرات والبنزين على الحدود الغربية للجزائر، إلى زيادة حجم التواجد الأمني، كان آخرها رفع عدد مراكز المراقبة الحدودية، كما أن تحالف المهربين مع تجار المخدرات والإرهابيين مع شبكات الهجرة السرية والجريمة المنظمة، زاد من صعوبة تأمين الحدود وعقّد من عملية المراقبة، بسبب قدرة هذه العصابات على تجنيد خلايا دعم في صفوف البدو الرحل أو لدى قاطني المناطق الحدودية بواسطة إغراءات مالية، وكان الرد حاسما بمخطط استعجالي لحماية الحدود، تميز بتنصيب نقاط ملاحظة أرضية بين المراكز المتقدمة كدعم إضافي، وخصوصا في الممرات المحتمل أن يسلكها المهربون والمهاجرون غير الشرعيين، حيث تعمل في النهار كنقاط ملاحظة، لتتحول في الليل إلى كمائن لصد أي تسلل بري عبر الحدود، كما تم اللجوء إلى حفر خنادق وعوائق هندسية لمنع عبور عربات المهربين وتجار الأسلحة والمخدرات، لكن التميز الذي تحقّقه المؤسسة

[1] محمود علي، **الجزائر ودول الجوار.. تحديات أمنية مرهقة**. على الرابط: http://elbadil.com . 2015/05/07 20:09

العسكرية على الحدود والذي يساعد حتى دول الجوار، توفير المعلومة واستغلالها، وهو ما غلق باب التحركات الإرهابية في الصحراء والتي كانت ستكون جد خطرة مع الإنفلات الأمني المسجل في دول الجوار، لولا نجاعة قوات الجيش الوطني .

وهذا لخصوص يواصل الجيش الوطني الشعبي الاتجاه إلى المزيد من الاحترافية و العصرنة ومواكبة أحدث التقنيات العسكرية المستخدمة عالميا، وهو ما يفسّر احتلاله المرتبة الرابعة عربيا والـ31 عالميا ضمن أقوى جيوش العالم.[1]

[1] مليكة ب، **الجيش ينجح في مواجهة التحديات الأمنية على الحدود**. على الرابط: http://www.alseyassi-dz.com .12:59 2015/05/07

خلاصة:

و من خلال ما سبق نستنتج ان منطقة شمال إفريقيا تشهد فوضة أمنية وإنتشار للسلاح و المخدرات، بالإظافة إلى وجود إنفالت امني تعرفه معظم دول الجوار، وهو الأمر الذي يضع الجيش الوطني الجزائري أمام أكبر تحدي بعد تحدي مواجهة الإرهاب في فترة التسعينات.

فقد حدد الدستور الجزائري مهام قوات الجيش بصيانة أمن الحدود وضمان سيادتها، وما تعيشه الجزائر اليوم وعلى كافة حدودها من إنفلات أمني يزيد من الرهانات و التحديات العسكرية، ويدفع بالجيش إلى زيارة حجم تواجده على الحدود ويركز نشاطه وجزءا كبيرا من قواته على الحدود من أجل تأمينها خاصة وأنه مقيد دستوريا بعدم التدخل في دول الجوار وهو الأمر الذي يلزم الجيش الوطني إلى رفع مستوى إحترافية وعصرنة ومواكبة احدث التقنيات العسكرية الستخدمة عالميا، وتحديث القوات المسلحة منتهجين السبل التكوينية الحديثة، وهو الأمر الذي يلزم الدول على زيادة نفقات التسلح من أجل توفير المعدات و الأسلحة المتطورة تساعد في عملية حماية الحدود.

كما عملت الجزائر إلى رفع عدد مراكز المراقبة الحدودي، و الاعتماد على أنظمة مراقبة إلكترونية كما تم حفر خنادق و عوائق هندسية، بالإظافة إلى تنصيب لجنة أمنية مشتركة بين الجزائر وتونس على إعداد مشروع اتفاق عسكري بين البلدين، لمواجهة التهديدات الإرهابية .

الكتب:

- عامر مصباح, **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام**. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2008).
- مركز الدرسات والبحوث العلمية ,**الامن النووي** ,(الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ,2007) .
- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ط 4، ج1 (د. م: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999).
- المرهون عبد الجليل زيد ,**امن الخليج وقضية التسلح النووي** ,(البحرين :مركز **البحرين للدرسات والبحوث** ,**2007**.).

الملتقيات:

- بوعافية محمد الصالح ، **دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تينقتورين النفطية**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).
- زياني صالح ، **مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول**. على الرابط: (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014). على الرابط: www.univ-ouargla.dzt.pdf. 2015/02/15 17:03
- باسماعيل عبد الكريم ، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).
- وهبي زكرياء ، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).
- كاهي مبروك ، **الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني** .(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).
- شليغم عبير ، **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر (نموذج النزاع في مالي)**. (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).

المقالات:

- كاظم عدنان و الشيباني جبار و عبد الحسين الظالمي حميد ، **الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية**. على الرابط: *www:http/site.iugaza.edu.ps* 2015/01/01 19:45
- مي حسين عبد المنصف، **النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية. على الرابط**: http://www.ahewar.org 2015/01/11 20:12
- بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**. على الرابط: http://studies.aljazeera.net 2015/02/15 18:11
- لحياني عثمان، **الجزاير تدرس المراقبة الإلكترونية بحدودها مع المغرب**. على الرابط: http://www.alarabiya.net. 2015/05/01 20:18.
- كامل عبد الله، **تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تشكل تحديا جديا لاستقرار البلاد الجزائر**. على الرابط: http://aawsat.com 2015/02/13 23:26

- بوزانة محمد ، **غرداية بين الميزابيين و الشعانبة...أزمة طائفية أم مذهبية**. على الرابط: http://www.alhurra.com 2015/04/04 18:24
- النويني الحافظ ، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مركز دراسات الوحدة العربية**. على الرابط: www.caus.org.lb/PDF 2015/02/18 13:55 .
- الخلفي مصطفى ، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية**. على الرابط : http://www.aljazeera.net 2015/03/06 22:53
- علو أحمد ، **أزمة الصحراء الغربية حرب أفريقيا المنسيّة**. على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb 2015/03/31 22:10
- وكيبيديا، اتفاق مدريد.**على الرابط**: http://ar.wikipedia.org. 2015/05/12 12:21
- .....، **مشكلة الصحراء الغربية** .على الرابط: http://www.moqatel.com 2015/04/01 00:12
- مجدوبي حسين ، **مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة**. على الرابط: http://www.alquds.co.uk 2015/04/16 14:45
- بوعزة الطيب ، **هل تستعد الجزائر و المغرب لحرب وشيكة؟**، على الرابط: http://www.aljazeera.net 2015/03/10 09:54
- ولد القابلة إدريس ، **سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟**. على الرابط: http://elaphblogs.com 2015/04/06 16:06
- المرابطي احمد، **تطوّر سباق التسلّح في منطقة غرب شمال إفريقيا**. على الرابط http://www.hespress.com 2015/02/06 20:57
- ..... ، **المغرب والجزائر يستمرَّان في سباق التسلح لزعامة المنطقة**. على الرابط: http://www.hespress.com 2015/03/31 23:34
- القلالي عائشة ، **أي إصلاح ثقافي لتونس بعد الثورة**. على الرابط: http://www.annaqed.com 2015/04/07 14:38
- التمتام رضا ، **تحليل: التأثير الليبي والجزائري على التجربة الديمقراطية التونسية**. على الرابط: http://www.maghress.com 2015/04/06 18:30
- بودهان ياسين ، **دور الجزائر في حل الأزمة الليبية. على الرابط**: http://www.washingtoninstitute.org 2015/04/06 19:00
- حنفي علي خالد ، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**. على الرابط: http://digital.ahram.org.eg 2015/04/06 23:00
- يازجي مجدي ، **ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب**.على الرابط: http://www.alarabiya.net 2015/04/06 00:08
- الحيالي نزار إسماعيل و حميد ياسين عمار ، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي و الحاضر**. على الرابط:http://www.iasj.net /pdf 2015/04/24 12:39

- الصديقي سعيد ، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**. على الرابط: http://studies.aljazeera.net 00:09 2015/04/09.

- رزقي زكي ، **تزكية أمريكية للجزائر على خلفية منع الفدية**. على الرابط: http://www.djazairess.com/e 2015/04/11 22:50 .
- .....، الجزائر توزيع ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب القطاعات. على الرابط: http://www.ennaharonline.com. 2015/04/24 20:12

- بودية خالد ، **الجزائر الأولى إفريقيا في استيراد السلاح** . على الرابط: http://www.elkhabar.com 19:53 2015/04/10.
- مويسي نبيلة ، **الجزائر تنوع من مقتنيات السلاح**: عتاد فرنسي و ألماني و أمريكي لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة. على الرابط: http://www.djazairess.com 2015/04/09 22:26
- محامد مراد ، **روسيا ترغب في بيع طائرات وصواريخ حديثة للجزائر**. على الرابط: http://elmihwar.com/ar/index.php 2015/04/09 22:33.
- قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا. على الرابط: http://studies.aljazeera.net 2015/04/11 16:19 .
- جابر عبد اللطيف ، الميزانيات العسكرية في أوروبا تتراجع .. وتتصاعد في آسيا. على الرابط: http://archive.aawsat.com 2015/04/11 16:30.
- بن عائشة محمد الأمين، **أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية** . على الرابط: http://www.djazairnews.info 2015/05/03 14:20.
- مرابطي أمال، **القمة العربية تنعقد في ظرف متقلب وتفعيل العمل المشترك ضرورة ملحة**. على الاربط: http://www.djazairess.com. 2015/05/01 00:12.
- **قدادرة** عاطف و ح سليمان، **الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار**. على الرابط: http://www.djazairess.com. 2015/05/03 14:46.
- مسلم محمد و بو ثلجي إلهام و أخرون، **عقيدة الجزائر الدبلوماسية الرافضة للتدخل خارج حدودها : خمسون سنة من الانكفاء على الذات.. هل من مراجعة؟**. على الرابط: http://www.echoroukonline.com . 2015/05/04 09:04.
- السعداوي عمر ، **عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي :قراءة في عملية تيقنتورين**. على الرابط: http://saadaouiomar.blogspot.com . 2015/05/02 17:42.
- مجلة الدفاع الوطني، **جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الإقتصادية**.على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb. 2015/05/04 12:22 .
- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر أمام "تحديات ورهانات عسكرية وأمنية كبيرة" (مجلة الجيش). على الرابط:http://www.djazairess.com 2015/05/05 15:54.
- بهاء الدين.م، قيادة الجيش تؤمن الحدود وفق الرهانات الجديدة التي تعيشها المنطقة. على الرابط: http://www.elbilad.net/article 2015/05/05 06:24

- محمد شراق وحميد يس, **السلطة تواجه تهديدات الخارج بوضع داخلي هش**. على الرابط: http://www.elkhabar.com 2015/05/04 16:43

- **قدادرة** عاطف و ح سليمان، **الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار. على الرابط:** http://www.djazairess.com **2015/05/03 10:01**
- محمود علي، **الجزائر ودول الجوار.. تحديات أمنية مرهقة.** على الرابط: http://elbadil.com . 2015/05/07 20:09
- مليكة ب، **الجيش ينجح في مواجهة التحديات الأمنية على الحدود.** على الرابط: http://www.alseyassi-dz.com 2015/05/07 12:59.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم 1431** هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2009م يتضمن قانون المالية لسنة 2010. **العدد 78. على الرابط:** http://www.andi.dz 2015/05/12 17:30
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم 11-16 المؤرخ في 3 صفر عام 1433** هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2011م يتضمن قانون المالية لسنة 2012. **العدد 72 .على الرابط:** http://www.andi.dz 2015/05/12 17:36

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434** هـ الموافق لـ31 ديسمبر سنة 2012م يتضمن قانون المالية لسنة 2013. **العدد 72 على الرابط:** http://www.andi.d 2015/05/12 17:45
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم 13-08 المؤرخ في27 صفر عام 1435 الموافق لـ**30 ديسمبر من سنة 2013م يتضمن قانون المالية لسنة 2014**العدد** 68. **على الرابط:** http://www.djazairess.com 2015/04/24 18:30

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- **قانون رقم 14-10 المؤرخ في الأربعاء 9 ربيع الأول عام** 1436 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 2014م يتضمن قانون المالية لسنة 2015 **العدد** 78.. **على الرابط:** http://www.andi.d 2015/05/12 17:4.

Laurence Aïda Ammour, La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux. http://www.econostrum.info. 2015/05/01 14:00

.....

- إدابير أحمد، الأثنية **و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012جامعة الجزائر).** على الرابط: *http//:biblio.univ-alger.dz/* 2015/02/18 18:20 .
- شيخ الشيوخ زهرة ، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة** (1991-2008),(مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم 2012).

أزواد
مالي
باماكو

تنظيم القاعدة يلقي بظلاله على منطقة الساحل
منطقة الساحل
منطقة عمليات القاعدة
مناطق تحت سيطرة القاعدة
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
إريتريا
السنغال
بوركينا فاسو
نيجيريا
الكاميرون

إسبانيا
الجزائر
المغرب
تونس
الجزائر
ليبيا
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
باماكو

المغرب
الطوارق
الجزائر
ليبيا
موريتانيا
مالي
النيجر
نيامي
واغادوغو
بوركينا
فاسو

الجزائر
مالي
موريتانيا
تازواتن
تيساليت
أغلهوك
كيدال
تمبكتو
نيافونكا
ليره
غاو
مناكا
النيجر
دوينتزا
موبتي
ديابالي
كونا
أسونغو
السنغال
خاي
سيغو
سافاري
بوركينا فاسو
باماكو
غينيا
متمردون غير محددي الهوية
القوات الفرنسية
الضربات الجوية الفرنسية
إقليم يعتبره متمردو الطوارق دولة أزواد
القاعدة في المغرب الإسلامي
الحركة الوطنية لتحرير أزواد
حركة أنصار الدين
حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.526.016.000
مصالح الوزير الأول	1.799.832.000
الدفاع الوطني	421.726.569.000
الداخلية والجماعات المحلية	387.178.344.000
الشؤون الخارجية	30.408.280.000
العدل	45.384.455.000
المالية	49.044.731.000
الطاقة والمناجم	26.368.795.000
الموارد المائية	7.845.277.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	2.038.802.000
التجارة	10.538.816.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.497.089.000
المجاهدين	145.404.843.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.784.069.000
النقل	19.345.233.000
التربية الوطنية	390.566.167.000
الفلاحة والتنمية الريفية	115.991.244.000
الأشغال العمومية	5.547.020.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000
الثقافة	21.630.130.000
الاتصال	7.567.720.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.776.342.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.023.203.000
العلاقات مع البرلمان	194.649.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000
السكن والعمران	10.675.181.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	70.770.822.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	92.935.939.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000
الشباب والرياضة	20.304.072.000
المجموع الفرعي	**2.313.350.013.000**
التكاليف المشتركة	**524.649.810.000**
المجموع العام	**2.837.999.823.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.618.099.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000
العدل	74.707.836.000
المالية	92.615.093.000
الطاقة	44.010.067.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.101.097.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000
التجارة	24.276.345.000
النقل	12.549.139.000
الموارد المائية	21.144.492.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة	22.600.480.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة	2.550.261.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب	14.158.870.000
الرياضة	26.282.691.000
الاتصال	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.404.748.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**
التكاليف المشتركة	536.219.273.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الفهرس :

شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول : طبيعة تهديدات التي تواجهها الجزائر (2010-2014)	
المبحث الأول : التهديدات الداخلية	01
المبحث الثاني : التهديدات الخارجية	05
الفصل الثاني: محددات التسلح في الجزائر (2010-2014)	
المبحث الأول: مرتكزات العقيدة العسكرية في الجزائر	19
المبحث الثاني: ميزانية التسلح و أنواع السلاح في الجزائر	23
الفصل الثالث: انعكاس الأوضاع الراهنة على إستراتيجية الجزائر الأمنية	
المبحث الأول : المجال السياسي	33
المبحث الثاني : المجال العسكري	37
الخلاصة	43
المراجع	44
الملاحق	
الفهرس	54